الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم القانونية والادارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

(تخصص: قانون عام معمق)

الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية

مقدمة من قبل الطلبة:

- دعمش عمار
- أسامة لعرامي

تحت اشراف الأستاذة

– عقابي أمال

لجنة المناقشة:

الأساتذة	الرتبة	الصفة
ليندة يوسفي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
عقابي أمال	أستاذ محاضر أ	مشرفا
نويري سامية	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الدراسية2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير ونشكره على منته وفضله وأن وفقنا في اعداد هذه الاطروحة فله الحمد في الأول والآخر.

ومصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم:« من لا يشكر الناس لا يشكر الله» فإن من دواعي الاحترام والتقدير والاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى أستاذتنا الفاضلة "عقابي أمال التي تفضلت بإشرافنا على هذا البحث ولكل ما قدمته من دعم وتوجيه وارشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذي كان لهم الفضل في تكويننا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ولم يتخلوا علينا بأي معلومة لنصل إلى هذه المرحلة فجزاهم الله كل خير.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله.

أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية ومذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهدات الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى جدي المتوفيين رحمة الله عليهما.

إلى جميع اخوتي وأصدقائي.

إلى كل الأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945.

دعمش عمار

إهداء

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على اشرف المرسلين عليه افضل الصلاة وازكى التسليم،

اهدي ثمرة جهدي الدراسي الي والداي الكريمين والى كل احبتي دون ان انسى رفقاء المشوار الدراسي،

إلى كل الأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945.

أسامة لعرامي

مقـدمة

مقدمة:

تعتبر الديمقراطية من بين المفاهيم القديمة حيث ظهر هذا المفهوم لأول مرة عند اليونان ثم بدا بالانتشار والتوسع الى ان لقي قبولا واسعا لدى الكثير من دول العالم الحديث والتي اصبحت على اثر هذا الواقع تعرف بالدول الديمقراطية ، تعبيرا على ما تحتويه عليها انظمتها من اليات تهدف الى جعل الشعب مصدر كل سلطة وتكريس حقه في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشأنه حيث انحصر مضمون الديمقراطية في البداية على المجال السياسي فقط اذ يعتبر عنصر انتخاب واختيار الشعب للممثليه في مختلف الادارات من السمات الاساسية لها، وقد حظيت باهتمام كبير من قبل الفلاسفة والمفكرين امثال الفيلسوف جون جاك روسو الذي ادعى في كتابه العقد الاجتماعي الي ضرورة خلق الثقة بين السلطة والشعب.

ادى المفهوم الضيق للديمقراطية لإبراز ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية ولكن سرعان ما اثبت محدوديته في ظل التطورات التي عرفتها المجتمعات الحديثة من مختلف الجوانب حيث ادت ازمة الديمقراطية التمثيلية التي ادت الي عدم الثقة بين المواطنين تجاه الحكام وزيادة الامتناع عن التصويت بين الشباب والفئات الشعبية وازدياد وعيهم واهتمامهم في التدبير الشؤون العامة التي اظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية التمثيلية، وازاء هذا الوضع برزت الديمقراطية التشاركية كمفهوم جديد حيث ظهرت اول مرة في الدول الانجلوساكسونية ليتسع مجالها مع ظهور الحكم الراشد، وسعت الديمقراطية التشاركية الى اشراك جميع المواطنين وكافة اطياف المجتمع المدني في المشاركة في صنع السياسات العامة وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام سواء على المستوى الوطني او المحلي من خلال الاعتماد على ادوات المشاركة الالكترونية التي تقوم على توظيف تقنيات وادوات تكنولوجيا الحديثة التي تعرف بالديمقراطية الرقمية وذلك بغرض تعزيز المشاركة المدنية والحكم التشاركي الشفاف، وزيادة فعالية الديمقراطية الرقمية للديمقراطية التشاركية.

- **أهمية الموضوع:**

موضوع دراستنا له أهمية كبيرة سواء من الجانب العلمي أو العملي.

- **أهمية العلمية:**

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من خلال التحدث عن شكل جديد من الديمقراطيات الحديثة، ومنها الديمقراطية الرقمية و الديمقراطية التشاركية التي أعطت أهمية لرأي الأغلبية في العمل السياسي بدون اقصاء أو تهميش وذلك عن طريق وسائل التكنولوجيا و الدور الذي تلعبه في تكريس مبدأ المشاركة الحقيقية لرسم السياسة العامة للمجتمع.

- **أهمية العملية:**

- تكمن أهمية الموضوع في الدور الفعال للديمقراطية الرقمية في تفعيل الديمقراطية التشاركية فهي تعتبر أحد الحلول العلمية والواقعية والمشاكل التي تواجه الدول، كما أنها تعد آلية ناجعة لتحقيق مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- يتسم موضوع دراستنا بالنوعية والخصوصية وهذا ما دفعنا لاختيار موضوعنا، يرجع ذلك إلى جملة من الأسباب بعضها ذاتي والآخر موضوعي.

أهمها يتمثل في:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في تقديم الجديد للموضوع وفتح نقطة انطلاقة لدراسات أخرى.
- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالديمقراطية الرقمية و الديمقراطية التشاركية
- الرغبة في البحث في الموضوع وتبيان دوره في المجتمع والدولة

الأسباب الموضوعية:

- الدور الكبير الذي تلعبه الديمقراطية الرقمية في تفعيل الديمقراطية التشاركية.
- اثراء المكتسبات بدراسة حول الموضوع "الديمقراطية الرقمية وتفعيلها للمشاركة السياسية (الديمقراطية التشاركية).
- ابراز أهمية كل من الديمقراطية الرقمية ووسائلها وآلياتها في تفعيل الديمقراطية التشاركية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- التعرف على طرق تفعيل الديمقراطية التشاركية
- الوصول إلى ماهية كل من الديمقراطية التشاركية والديمقراطية الرقمية
- الكشف عن واقع الديمقراطية الرقمية
- الكشف عن واقع عصرنة الادارة المحلية.

- **الدراسات السابقة:**

وفي هذا الاطار وجودنا مجموعة من الدراسات السابقة أفادتنا في هذه الدراسة أهمها:

- **الدراسة الأولى:** عبد المجيد رمضان تحت عنوان الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية.

- هدفت هذه الدراسة الى الاقتراب من مفهومي الديمقراطية الرقمية والديمقراطية التشاركية وواقع كل منهما في الجزائر مع الاشارة إلى الفرص المتاحة للديمقراطية الرقمية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر.
- إن أدوات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر تحولت بين المواطنين مجال لتبادل الأفكار و المعلومات وفضاء للحوار، كما أصبح لهؤلاء المواطنين دور مؤثر في ممارسة الضغط على الحكومة.

- **الدراسة الثانية:** أفيدة سهيلة، عجال آسيا بعنوان علاج أزمة الديمقراطية الواقعية من خلال تأسيس ديمقراطية رقمية.

- هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن متطلبات معالجة أزمة الديمقراطية الرقمية من خلال تسليط الضوء على مواقع التواصل الاجتماعي والديمقراطية الرقمية في الوطن العربي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن العالم الافتراضي بمواقعه التواصلية أصبح فضاء عمومي يتم فيه ممارسة النضالات السياسية وكل خصائص المواطنة وهذا ما يسمى بالديمقراطية الافتراضية أو الرقمية.

- **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا الكثير من الصعوبات والعوائق أثناء انجاز بحثنا وتمثلت أساسا في العراقيل البيروقراطية من قبل الادارة والتحجج بالسر المهني و ضيق الوقت وصعوبة الحصول على المادة العلمية بسبب انتشار كوفيد 19 والتي تهدد العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، بالإضافة الى ندرة وقلة الدراسات الاكاديمية السابقة التي تناولت الموضوع فالمادة العلمية المتوفرة في هذا الموضوع هي عبارة عن مجرد مجموعة من المقالات

الاشكالية:

انطلاقا من الدراسات السابقة تتضح معالم الاشكالية وتبرز جوانبها التي ارتأينا الى بلورتها في التساؤل الآتي:

- ما مدى تأثير الديمقراطية الرقمية على تفعيل الديمقراطية التشاركية ؟

وتتفرع على هذه الاشكالية جملة من الاسئلة الفرعية:

- **ما مدى تأثير الديمقراطية الرقمية على مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير ؟**
- **ماهي السبل والاليات اللازمة لتحقيق فعالية الديمقراطية الرقمية للديمقراطية التشاركية ؟**

- **المنهج المتبع:**

انطلاقا مما سبق اعتمدنا في منهجنا على منهجين هما: منهج وصفي ومنهج دراسة الحالة.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد خلاله الباحث على دراسة ظاهرة اجتماعية وسياسية معينة وفق خطوات معينة ويتم بواسطة تجميع المعلومات والبيانات الضرورية بشأن هذه الظاهرة وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها وبما أننا بصدد دراسة موضوع تفعيل الديمقراطية الرقمية للديمقراطية التشاركية، سنحاول جمع المعطيات المتعلقة بسبل تفعيل الرقمنة للديمقراطية التشاركية.

منهج دراسة حالة:

الذي يهدف إلى جمع المعطيات والبيانات حول الحالة المدروسة، ويظهر ذلك من خلال محاولة جمع أكبر قدر من المعلومات حول الحالة المدنية في تقديم الخدمة العمومية.

حيث قمنا بدراسة موضوع الرقمنة على مستوى بلدية المغير وذلك على مستوى مصلحة الحالة المدنية باستعمال استبيان موجه لمجموعة من المبحوثين.

خطة الموضوع:

- **الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للديمقراطية الرقمية والديمقراطية التشاركية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الديمقراطية الرقمية.

- **المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الرقمية**
- **المطلب الثاني: مظاهر الديمقراطية الرقمية**
- **المطلب الثالث: رهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية**

المبحث الثاني: ماهية الديمقراطية التشاركية

- **المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية**
- **المطلب الثاني: دعائم تفعيل الديمقراطية التشاركية**
- **المطلب الثالث: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية**

- **الفصل الثاني: رقمنة الادارة المحلية من خلال دراسة ميدانية لبلدية المغير (مصلحة الحالة المدنية)**

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية المغير

- **المطلب الأول: تعريف بلدية لمغير**
- **المطلب الثاني: ضبط الحالة المدنية لبلدية لمغير**
- **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية لمغير**

المبحث الثاني: معاينة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير

- **المطلب الأول: مراحل الدراسة الميدانية**
- **المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان**
- **المطلب الثالث: التعديلات الجديدة على مستوى مصلحة بلدية المغير.**

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للديمقراطية الرقمية والديمقراطية التشاركية.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للديموقراطية الرقمية و الديموقراطية التشاركية

إن بروز التكنولوجيا في شكل اتصالات بفعل شبكة الأنترنت نتجت عنها الدعوة الى الديمقراطية، وشكلت ما يعرف بثورة المعلومات التي تتيح برنامجا ديمقراطيا ويتوفر فيه لكل فرد فرصة الاتصال بالآخرين وسمحت لكل شخص بالمشاركة والتفاعل في العديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، عبر عدة وسائط كالمواقع الالكترونية التي تتيح التفاعلية مع المستخدمين، والمدونات التي أصبحت من أقوى وسائل التعبير عن الرأي عبر شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الحوارية وغيرها من الوسائل الاتصالية التي تسمح بتطويرها، ما يعرف بالديمقراطية الرقمية.

- أما فكرة الديمقراطية التشاركية تقود منذ حقب قديمة وأساسها أن المواطن يشارك السلطة في اتخاذ القرارات التي تخصه، وفي الواقع تتجسد الديمقراطية التشاركية في مجموعة من الآليات التي تسمح في مساهمة المجتمع المدني والمواطن في تسيير الشأن العمومي بصفة عامة والشأن المحلي بصفة خاصة ولتأكيد على هذه الأهمية سنحاول في هذا الفصل دراسة الاطار المفاهيمي للديمقراطية الرقمية والديمقراطية التشاركية.

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الديمقراطية الرقمية.**
- **المبحث الثاني: ماهية الديمقراطية التشاركية.**

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي الديمقراطية الرقمية

إن الديمقراطية كفكرة وممارسة تقوم في معظم أحوالها على تداول المعلومات فيما بينها وبين الأطراف المشاركة فيها، فالمواطن بحاجة دائمة لأن يعرف معلومات عن حقوقه والحاكم في حاجة دائمة لأن يعرف معلومات عن مواطنيه واتجاهاتهم وآرائهم وهذا ما يلتمس الحياة الرقمية البازغة مع الأخذ بها في نشوء وتطور في شتى المجالات والتخصصات بما يهيئ لنا التعامل مع ظاهرة وفكرة الديمقراطية الرقمية.

فالديمقراطية الرقمية تعتبر نوعا حديثا عن الديمقراطيات القديمة لأننا نتحدث عن وسائل جديدة للممارسة الديمقراطية الرقمية لكي تجعل لنا النظريات و الأفكار، تعمل بطريقة مختلفة وتمارس بشكل أدق وأرخص وأكفأ، ومن أجل الاحاطة الجيدة بهذه المقاربة قد تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب.

- **المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الرقمية.**
- **المطلب الثاني: مظاهر الديمقراطية الرقمية**
- **المطلب الثالث: رهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية**

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الرقمية.

غيرت التكنولوجيا في شكل اتصالات بفعل شبكة الانترنت ما نتجت عنها الدعوى الديمقراطية الرقمية وشكلت ما يعرف بثورة المعلومات التي تتيح برنامجا ديمقراطيا وتوفر فيه لكل فرد فرصة الاتصال بالآخرين، وسمحت لكل شخص بالمشاركة والتفاعل في العديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الوسائل الاتصالاتية التي تسمح بتطوير ما يعرف بالديمقراطية الرقمية والتي يوجد بها عدة تعريفات وهو ما سنتطرق إليه في فرعنا.[1]

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية الرقمية.

ينتمي مفهوم الديمقراطية الرقمية إلى العصر الرقمي حيث ظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المجال السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية حيث يعني مفهوم الديمقراطية بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية يتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ممارسة الديمقراطية تكنولوجيا.

وهذا يعني أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التطور الهائل في وسائل الاتصال و الاعلام أدت إلى تحول العالم بطابعه المادي "Real World" إلى عالم رقمي وافتراضي" Virtual World " حيث انتقلت كافة المجالات الحياة لتأخذ طابعا رقميا يدور في فلك الفضاء الالكتروني، وظهر مجتمع المعرفة المبني على ثورة المعلومات والمعرفة وشهد العالم اتجاه لانتشار الموجة الديمقراطية والتوجه نحو اقتصاد السوق كما كان لذلك من انعكاسات على القيم و المعتقدات والأفكار بل ان الانسان ذاته في العصر الرقمي تحول إلى ما أطلق عليه فيكتور فركس "الانسان التقني".[2]

وكما عرفت أيضا على أنها توظيف الأدوات والاتصالات الرقمية والتكنولوجيا المعلومات لتوليد وتوظيف وجمع وتداول كافة المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة الديمقراطية وقيمتها وآليتها المختلفة.

وتعرف أيضا على أنها تسجيل أصوات والاقتراع عن طريق شبكات المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الالكتروني والرسائل القصيرة والتلفزيون والرقمنة والآلات الالكترونية خاصة التي تعتمد على البطاقات المثقبة أو وحدات المسح البصري مما ييسر على المواطنين أو المغتربين المشاركة في التصويت عبر الأنترنت مما يعزز حقوقهم السياسية.

1- عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر السيادة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دون مجلد، العدد 16، 2017، ص80.

2- محمد لامة، مؤتمر الاعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر: التحديات والفرص، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 25-26نوفمبر 2014، الجزائر، ص3-4.

وعرفت كذلك هي المشاركة السياسية من عصر الاتصالات الرقمية، وكيف تأثرت بالتحولات التي شاهدها هذا العصر خصوصا في مجال الانترنت والقنوات الفضائية وجمع البيانات والمعلومات المتصلة بالمشاركة السياسية بالوسائل الالكترونية المختلفة والمتنوعة.[1]

ومن مدلولها أيضا على الديمقراطية الرقمية هي العملية المنظمة والمخططة منهجيا في توظيف أدوات التكنولوجيا والتحليل والتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة بغض النظر عن الديمقراطية أو قالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفعاليتها لتحقيق أهدافها، والديمقراطية الرقمية لا تتوقف جذورها عندما هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو عقائدي وقيمي، بل هي تتعدى إلى ما هو تكنولوجي، ومن ثم فإن ظاهرة الديمقراطية الرقمية لم يصفها ويتعامل معها علماء السياسة و الادارة فقط، بل هي ظاهرة يشارك فيها علماء وباحثين في الميادين الرقمية وشبكات المعلوماتية ومجالات التكنولوجيا والاتصالات لذلك تعتبر ضرورة عصرية ومتطورة تدعوا إلى نشر الديمقراطية في شتى الميادين.[2]

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن الديمقراطية الرقمية ليست نوعا جديدا من الديمقراطيات القديمة، بل هي وسيلة جديدة للممارسة الديمقراطية وفيها تلعب التكنولوجيا الرقمية دورا مهما وتستحدث أشياء وأشكال لم تكن موجودة من قبل.

الفرع الثاني: نشأة الديمقراطية الرقمية

برزت الديمقراطية الرقمية مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى بروز طبقات عمالية وأخرى رأس مالية، مما زاد من حالة الاستقطاب وبشكل هدد سيطرت الطبقة البورجوازية التي كانت أساس النظام الديمقراطي، ومثل انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة مع بداية تأثير الشامل لحركة الانفتاح العالمي في اطار ما عرف بحركة العولمة والتي دعمتها انتشار التكنولوجيا الاتصال والمعلومات في بروز الانترنيت التي تعمل على تخطي الحواجز والحدود التقليدية بين الدول.

وأظهرت الثورة المعلوماتية مدى الوهن الذي أصاب المؤسسات التقليدية فيما يتعلق بدورها الوسيط بين الحاكم والمحكوم وبناء الانتماءات ودفع الحراك الاجتماعي والسياسي، حيث ساعدت تكنولوجيا الاتصال

1- نشوى محمد عبد الحميد، الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاورية بتطبيق على ثورة 25 يناير المنشورة على موقع https://www.sscaw.org، 2021/07/25، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

2- رضوان مجادي، تطبيق مقاربة التنمية التشاركية مدخل في الديمقراطية الرقمية، مجلة الاتصال والصحافة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، مجلد7، العدد2، 2020/09/02، ص143.

والمعلومات في توفير أداة اتصال مباشرة من الحاكم والمحكوم بدلا من الديمقراطية النيابية ذات الطابع التمثيلي.[1]

الفرع الثالث: أهداف الديمقراطية الرقمية.

تعتمد الديمقراطية الرقمية على تكنولوجيا المعلومات التي هي أداة لدعم الممارسات الديمقراطية للمجتمعات والحكومات والأنظمة وليست هي الأساس لأن الديمقراطية ليست متاحة بالتكنولوجيا بل سلوكيات الأفراد أنظمة وشعبا، لذلك نجد أن أهداف الديمقراطية الرقمية هي نفسها أهداف مرتبطة بالديمقراطية من أهم هذه الأهداف نذكر منها:

- تقديم معلومات عن العملية السياسية وعن الخدمات والفرص المتوفرة والمتاحة والأعمال من خلال التكنولوجيا وبالتالي تتحول إلى الديمقراطية الافتراضية.
- تحسين العملية الديمقراطية عموما عن طريق استعمال مثل تكنولوجيا المعلومات التي تعد داعما أساسيا وقويا للعملية الديمقراطية.
- تحسين صورة الديمقراطية عموما للحكومة من خلال أنظمة واضحة وشفافية في التعاون مع العمل السياسي والاداري ومساعدة تزيد من ثقة المواطنين.
- دمج وانخراط المواطن في التحديات العامة والحياة السياسية للوصول إلى عملية سياسية ذات جودة من خلال توصيل المعلومات للمواطنين بشكل أسرع وأوضح.
- التحول من الوصول السلبي للمعلومات إلى المشاركة النشطة للمواطن من خلال اعلامه وتمثيله واستشارته وتنظميه في كل الأمور السياسية والاجتماعية التي تهمه.
- تفعيل أدوات تكنولوجيا المعلومات لخدمة أغراض الديمقراطية الرقمية ومنها المشاركة الالكترونية الفعالة للانتخابات والحملات الالكترونية، استشارة الالكترونية، التصويت الالكتروني.[2]

1- عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية سلسلة مفاهيم استراتيجية، المركز العربي للأبحاث، الفضاء الالكتروني، سبتمبر 2010، ص4-5.

2- ياسمين عبداوي، دور الفيسبوك في تدعيم الديمقراطية الرقمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم انسانية واجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال وعلوم المكتبات، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قالمة، 2020/2019، ص32.

المطلب الثاني: مظاهر الديمقراطية الرقمية.

تتجلى مظاهر الديمقراطية الرقمية من خلال رصد وتتبع الوجه الرقمي الجديد الذي ارتدته آليات الديمقراطية الرقمية وهي:

الحوكمة الالكترونية: عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الحوكمة على أنها ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية و الادارية في اطار شؤون بلد معين وتشمل التعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية ومن هنا يمكن فهم الحوكمة الالكترونية بأنها امتداد للحكومة وهيئات تطبيق هذه الممارسات بوسائل الكترونية من أجل اضفاء مزيد من الفعالية والسرعة والشفافية على أداء أنشطة الادارية الالكترونية.[1]

ويعتبر التنفيذ الالكتروني لجميع المعلومات التي يمكن أن تتم بين جهتين حكوميتين أو بين المواطنين أو أي جهة حكومية على أي مستوى بمعنى أن الحكومة هي التي تتنقل إلى المواطن في أي وقت وأي مكان لكي توفر له الخدمات لذا قدم مفهوم الادارة الالكترونية انتقالا نوعيا في التفكير وفي طريقة تعامل الحكام وأجهزتهم مع المواطنين.[2]

أولا: تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التصويت وحملات الانتخابية:

أسهمت تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الانتخابات من خلال اعداد الجداول الانتخابية والتصويت وفرز عدد الأصوات باستخدام قواعد بيانات الناخبين السرية ذات مصداقية فانتقلت عملية التصويت من البيئة الورقية إلى البيئة الرقمية وذلك لعدة دوافع وأسباب ومن بينها الأسباب السياسية ويرجع ذلك إلى تراجع الوضع في مشاركة المواطنين في الانتخابات الأمر الذي دفع البحث عن وسائل التي يمكن أن تدفعهم إلى المشاركة.

بالإضافة إلى أسباب اقتصادية وهي أن التكلفة منخفضة لتوظيف وسائل الاتصال الالكتروني في نطاق المجالات الانتخابية.

- **الأسباب الاجتماعية:** أدى اتساع نطاق استخدام تكنولوجيا الاتصالات المعلومات إلى بروز تشكيلات اجتماعية جديدة من المجتمعات المعاصرة في الشريحة الاجتماعية هي التي تمتلك مهارات استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة في عملها في الحياة الخاصة، تتزايد استمرار وتضم قطاعات معينة في هذه

1- بادي سعد، جاهزية الادارة المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، سنة الجامعية 2019/2018، ص03.

2- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي الديمقراطي، الديمقراطية الرقمية والتكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة، القاهرة، 2017، ص10.

المجتمعات خاصة فئة الشباب، ومن ثم فقد ازداد اهتمام الأحزاب السياسية بها من أجل اجتذابها للمشاركة السياسية ومن ثم كان الوصول إليها من خلال الوسائل الملائمة لها ولخصائصها النوعية هو الأسلوب الملائم لتحقيق هذا الهدف[1].

ثانيا: استطلاعات الرأي:

إن جوهر استطلاع الرأي هو توجيه مجموعة من الأسئلة حول قضية معينة لعينة من الناس يتم تجميعها وحسبها كرقم من السكان ككل ثم استقراء و التحليل إجابات العينة والخروج منها بمؤشرات على اتجاهات وآراء مجموعة أكبر حول ذات القضية وهذه العينة إما أن تكون عشوائية أو وفق قواعد معينة.

وحينما تكون طريقة طرح الأسئلة والحصول على إيجابه مدارة بواسطة باحثين محترفين في مقابلات مباشرة أو غير مباشرة من أفراد العينة ويطلق على هذا النمط اسم المسح أو المقابلة والمهيكلة المدارة بواسطة باحث وعندما تدار عملية توجيه الأسئلة والاجابة بواسطة المبحوث نفسه في غير وجود الباحث محترف ففي هذه الحالة نحن بصدد مجرد استطلاع رأي.[2]

واستفادة استطلاعات الرأي بصورة كبيرة من شبكة الانترنت من خلال اسقاط أي حواجز تقيد من انتشار المسوح والاستطلاعات كأن تضع الحكومات شروطا على اجراءات استطلاع الرأي أ و أن تتحكم جهات حكومية محددة في اجراءات استطلاع الرأي أو أن تتحكم جهات حكومية محددة في اجراء مثل تلك الاستطلاعات ونشر نتائجها، فأصبح بمقدور الهيئات الغير حكومية و الأشخاص والمواقع الاخبارية أو غيرها القيام باستطلاعات الرأي بتكلفة شبه منعدمة وبسهولة شديدة وتتوقف المصداقية على الموقع أو الشخص الذي يجري الاستطلاع.[3]

ثالثا: التعبير عن الرأي:

من خلال الديمقراطية الرقمية يمكن التعبير عن الرأي بدون قيود وهذا يعتبر فرق بينها وبين الديمقراطيات الأخرى لأن فضاء الأنترنت يتعامل معه أكثر من مليار شخص عالميا مما يجعل فكرة التعبير عن آراء مختلفة تحدث بدون قيود، أو يتداول أفراد الأفكار أو الآراء والمعلومات بشأن كافة الموضوعات. حيث وجد الشباب العربي متنفسا للتعبير عن آرائه وأفكاره السياسية والاجتماعية تلك التي تقمعها الحكومات والأنظمة السياسية مدعومة بجماعات الضغط وأصحاب المصالح والنفوذ، إن الانترنت

1- نوال مغزيلي، دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العمليات الانتخابية، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة03، المجلد23، العدد46، 2019، ص430.

2- جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006، طبعة أولى، ص93.

3- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، المرجع السابق، ص10.

ساحة للديمقراطية الالكترونية فهي تتميز بحرية وسهولة الولوج والتعبير والقدرة على الافلات من سيف الرقابة وقبضة المنع.[1]

رابعا: التنظيم و الفعل السياسي

مثلت المجتمعات الافتراضية نقطة التقاء مجموعة من الاشخاص الذين يتواصلون معا من خلال استخدام نظام البريد الالكتروني و المحادثة و الحوارات المطولة و غيرها من أساليب التواصل على الانترنت و يكون القاسم المشترك بينهم قضية ذات اهتمام مشترك و بمرور الوقت تنشا بين المشتركين علاقة وثيقة على مستوى الفكر و هذا ما يطلق عليه المجتمع التخيلي الخاص لا نه موجود فقط على الشبكة و ليس العالم الواقعي [2]

خامسا: الاسهام في حقوق الانسان

ان الوثائق الصادرة عن دورتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي نظمتها الامم المتحدة في كل من جينيف و تونس قد احتفت بقضية حقوق الانسان في العصر الرقمي و مجمع المعلومات و جعلت منها روحا عامة تسري في الكثير من بنودها فانه لم تصدر حتى الان وثيقة أممية محددة و مستقلة في هذا الخصوص تحظى بإجماع و مشاركة جميع الدول الاعضاء في المنطقة الدولية و تصل بهذه الحقوق الى درجة الوضوح و الرسوخ التي أصبحت عليها الحقوق الواردة في حقوق الانسان .

و من ابرز الوثائق التي تندرج تحت مسار اعلان الديمقراطية الرقمية و المنشورة على موقع مركز الديمقراطية الرقمية على الانترنت و تورد عشر حقوق و في اعتقادي ان التعرض لها بإيجاز و تحدد الوثيقة الرقمية ما يلي :

- حق الاتصال المفتوح بالأنترنت
- حق في الاتصالات غير مقيدة
- حق في الشبكات مجتمعية قوية
- حق في حصة التلفزيون الرقمية
- الحق في الخصوصية عبر الانترنت [3]

1- مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي،المرجع السابق ص11-12.

2مركز هوردو التعبير الرقمي . المرجع نفسه ص 12

3جمال محمد غيطاسّ دور الاعلام و تكنولوجيا المعلومات في دعم الاعلام و تكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير ص83

المطلب الثالث : رهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية

علي قدر الدور الاساسي و المهم الذي تلعبه الديمقراطية الرقمية في حرية تداول المعلومات و تحسين و تطوير الممارسات الديمقراطية الا ان الممارسة الواعية و العملية لها تكشف عن وجود عدة رهانات تواجهها

الفرع الاول : معيقات الديمقراطية الرقمية

بالرغم من وجود مجموعة من القواعد الاساسية للديمقراطية الرقمية الا ان هناك معيقات تحول على تجسيدها و منها :

أولا – الفجوة الرقمية

ان الفجوة الرقمية في شكلها الكلاسيكي هي عدم مساواة اقتصادية و اجتماعية لوصول افراد لتكنولوجيا المعلومات و تتمثل في عدم توازن الحق في توفر المعلومات و نقص تكافؤ حق المشاركة يعود الى مسألة احتكار التكنولوجيا .

ثانيا–تحديات المجتمع الشبكي

تطرح هذه النقطة امكانية احتواء ازمة المشاركة من خلال تكنولوجيا رقمية فحجم المجتمع الرقمي المتواجد قد يعبر عن نسبة المشاركة و استجابة القضايا العامة

ثالثا– الامية الرقمية :

تتخطي الامية الرقمية بمجرد اكتساب مهارات معينة لتوليد فهم اعمق للبيئة الرقمية التي يؤدي لانتشار الوعي الرقمي و ذلك بتوظيف المجتمع الشبكي و ذلك من خلال ادوات و تطبيقات تمكنها من تسهيل حياة الانسان من خلال انشاء المجتمع الرقمي [1]

بالإضافة الى جملة من الصعوبات الاخرى التي تواجهها و منها :

أ) **الصعوبات السياسية :**

1– غياب هيئات عليا للجهات الحكومية تتبادل التشاور السياسي

2– غياب الارادة السياسية الفاعلة التي تعمل على دعم التحول نحو الادارة الالكترونية .

3– عدم وجود بيئة عمل الكترونية تحظى بحماية قانونية[2]

1– يوسف بن يزة اسهام – البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية – مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية .جامعة باتنة ، المجلد 20 ، العدد1 جوان 2019 ص270

2– مصطفى بوادي صناعة بيئة رقمية في ظل عصرنة المرفق العام ، دفاتر السيادة و القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ,دون مجلد,العدد17,جوان2017,ص261

ب) الصعوبات الادارية :

- ضعف التخطيط و التنسيق على مستوى الادارة العليا لبرامج الادارة الرقمية
- عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الادارة الرقمية
- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات
- اعتماد المستويات الادارية و التنظيمية على الاساليب التقليدية
- انعدام الوعي في المنظمات و الادارات العمومية من طرف العاملين التي تبرز سند تطبيق التقنيات الحديثة

ج) الصعوبات التقنية و الفنية:

- قلة البرامج التدريبية للموارد البشرية و رسكلة موظفي الادارة
- ضعف لموارد المالية المخصصة لمشاريع الادارة الرقمية
- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى الرقمية

د) الصعوبات البشرية

- تفشي الامية لدي العديد من المواطنين و صعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة
- انخفاض الدخل الفردي مما ادى الى صعوبة التواصل عبر شبكات الانترنت
- تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع [1]

رابعا– تحديات الديمقراطية الرقمية :

افتقار دول الجنوب الى ما يطلق على البيئة التمكينية الداعمة لتنمية المهارات و القدرة البشرية في مجال استخدام تكنولوجيا الاتصالات و لاشك ان هذا الافتقار في الموارد البشرية من شأنه تعميق الهوة و يضاعف اشكالية ولوج المواطنين الى العالم الافتراضي الذي تقوم على اساسه الديمقراطية الرقمية .

ومن بين التحديات التي تقف وجها لوجه للديمقراطية الرقمية هي عدم وجود ارادة سياسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي يصل الى هذه المرحلة من الديمقراطية فاليوم النظام السياسي في المنطقة العربية على وجه الخصوص يعاني من تدهور كبير و تعتليه الكثير من الاشكاليات و بالتالي ان معالجة هذه الاشكاليات تحتاج الى وقت و ارادة سياسية قوية .

1مصطفى بوادي ،المرجع السابق ، ص262

وفي ظل هذه التحديات تحتاج عملية تفعيل الديمقراطية الرقمية الى بنية تحتية و تكنولوجيا تتيح لكافة افراد المجتمع التواصل من خلالها و تسمح لهم بحرية التعبير عن أراءهم [1]

الفرع الثاني : اليات الديمقراطية الرقمية

تتحقق المشاركة الالكترونية في البيئة الرقمية من خلال اعتماد بعض الادوات التي تتيح فرصا أكبر أمام المواطنين للمشاركة بفعالية في مختلف العمليات التي تهدف الى تحقيق جوهر الديمقراطية الرقمية و من اهم هذه الاليات نجد :

- الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي التي تهدف الى ربط المعنيين و المؤسسات الحكومية من تحقيق التفاعل المطلوب مع الجمهور بما يتعلق بإبداء الراي و تقديم الشكاوي او الاقتراح

أولا: العرائض : تسمى العرائض الالتماس عبر الانترنت او العريضة الالكترونية و هي شكل من اشكال العرائض تتوفر على الخط ، و يكون التوقيع عليها بتسجيل بعض التفاصيل الشخصية مثل الاسم او العنوان و البريد الالكتروني و يتم تسليمها عن طريق البريد الالكتروني الى الجهة المعنية المخولة بعد بلوغ عدد الموقعين عليها نسبة معينة

ثانيا: البوابات الالكترونية : هدفها الاساسي هو ضمان تواصل المشاركة بين بين الجهات الحكومية ومواطنيها بما في ذلك القطاع الخاص و من جهة أخرى تمثل البوابة الالكترونية الحكومية تجسيدا لمبدأ توفير مختلف التعاملات الحكومية انطلاقا من موقع الكتروني واحد و يسمح انشاء هذه البوابات الالكترونية بتوحيد البنى التحتية و قواعد البيانات والسياسات و المعايير والانظمة بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية.[2]

1) و بالإضافة أيضا الى عدة وسائل أخرى نذكر منها :زيادة أعداد المواطنين المعنيين بشؤون المجتمع و احوال الحكم بما يعرف بالمواطن الحيوي او الناقد و الذي يحمل توقعات عالية تجاه ما يطلق عليه الشأن العام و الذي يحصل على المعلومات و يبني رأيه في ضوئها .
2) – اتاحة الفرصة لنمو الوعي العام من خلال توافر المعلومات حول ماهية تلك الحقوق و اهميتها و كيفية الحفاظ عليها و الدفاع عنها و المؤسسات التي تساندها عالميا و محليا .

1 دهينة لطفي ، الاعلام الجديد و الديمقراطية ، قراءة في تحولات و التحديات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3،مجلد 3 العدد 2 ،اكتوبر 2019 ،ص140

2 احمد امين فوار ، الديمقراطية التشاركية و اعدادها و ادواتها منطلق نظرية و تطبيقات فعلية ، مجلة البحوث و الدراسات ،قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلد15 ، العدد1 ، 286ص،2018،

3) توفير وسائل هامة في مجال التعبير عن الذات و تبادل الافكار ووجهات النظر و فتح الافاق امام اي شخص للكتابة بحرية في كل المواضيع و في كل القضايا التي تجول بخاطره [1].

4) توفير قنوات جديدة من خلال بعدين للاتصال لدعم تقوية الاتصالات بين المواطنين و المؤسسات الوسيطة و التي تشمل الاحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية و جماعات المصالح ووسائل الاعلام

5) السماح بنشر افكار سياسية مهمة عن الديمقراطية و نقل محاولة تعميم تجارب الحياة المختلفة في الدول المتقدمة او على الاقل الاستفادة منها [2]

فرع الثالث : افاق الديمقراطية الرقمية في الجزائر :

ان ظاهرة السياسة الرقمية ما فتئت تتبلور يوما بعد يوم حيث ان منجزات الرقمية في هذا العصر لا تتوقف عن حد معين بل ان الديمقراطية الرقمية باتت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي و السياسي للمجتمعات التي انفتحت على تكنولوجيات الاعلام و الاتصال بمختلف اطيافهم السياسية و الاجتماعية و الجغرافية و الحقوقية ضرورة التعامل معها و الحرص على استثمارها في خدمة الصالح العام .

و قد وضعت الجزائر مشروع الرقمنة على رأس اولوياتها ضمن المخطط الخماسي 2019/2015 في سبيل توفير الظروف و الشروط الضرورية للمساعدة على ازدهار وصناعة و استعمال و استخدام تكنولوجيات الاعلام و الاتصال سواء كان ذلك على مستوى قطاع المال او الاعمال او أليات التمويل في اطار الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص او ما تعلق بالصعيد القانوني و ذلك من اجل تسهيل و تحقيق الاجراءات الادارية [3]

كما مكن استخدام تكنولوجيا الاعلام و الصحافة الالكترونية المنصوص عليها في المادة 67 من قانون الاعلام (هي كل خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنت موجهة للجمهور او فئة منه و ينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي او معنوي يخضع للقانون الجزائري او يتحكم في محتواها الافتتاحي)[4]

و ذلك للاتصال بالمواطنين من معالجة موضوعات و قضايا حساسة عبر المنتديات الحكومية و النقاش الالكتروني و وجد الشباب الجزائري في الانترنت متنفسا للتعبير عن أراءه و افكاره و اطروحاته

1- جمال علي هشان دور التكنولوجيا في دعم التحولات الديمقراطية الرقمية نموذجا ، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية ،كلية جامعة المنوفية :مصر ،مجلد1،العدد2 ،2018 ص139 .

2-جمال علي هشان دور التكنولوجيا في دعم التحولات الديمقراطية الرقمية نموذجا ،مرجع سابق، ص139 .

3-عبد المجيد رمضان ، المرجع السابق ص84

4-المادة 67 من القانون العضوي رقم 12/05 المتعلق بقانون الاعلام المؤرخ في 18 صفر1433 الموافق ل 12 يناير 2012 المتعلق بالاعلام ، الجريدة الرسمية رقم 49 العدد 26 الصادرة ب11 جمادى الثاني عام 1433 الموافق ل 3 مايو 2012 .

السياسية و الاجتماعية و الفكرية و باتت الانترنت له مساحة لممارسة الديمقراطية الرقمية بقدر اكبر من الحرية في التعبير فضلا عن كونها متاحة طوال الوقت للجميع .

و لعل الشيء الابرز في هذه الظاهرة قدرة هؤلاء الشباب على التقليل من هيمنة وسائل الاعلام التقليدية على صناعة و انتاج الخبر و تكسير احتكار الدولة لوسائل الاعلام و تحكمها في هوامش حرية التعبير داخل المجتمع و ذلك باعتبار الفئة الشبابية هي اكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الاخرى و من أشدها تطلعا و طموحا فأكثرها ميلا الى قيم التجديد و التغيير الاكثر على ما يحيط بها من معايير و خيارات اجتماعية و سياسية.[1]

[1]- عبد المجيد رمضان ، المرجع السابق، ص84.

المبحث الثالث: ماهية الديمقراطية التشاركية

لقد أصبح موضوع المشاركة السياسية من اهم الموضوعات التي تشمل علماء والاجتماع و الاقتصاد والباحثين السياسيين الذين يهتمون بالفاعلية السياسية و للأفراد داخل مجتمعاتهم و ذلك على الصعيد الدول المتقدمة و النامية حيث يعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح و الديمقراطي وهو مكون اساسي من مكونات التنمية البشرية كما يعرفها و يسعى الى تحقيقها برنامج الامم المتحدة

ويعد مصطلح الديمقراطية التشاركية مصطلح حديث العهد بحيث اصبحت الوسيلة المعبرة عن الآراء ومتطلبات المواطنين ومن اجل احاطة الجيدة بهذه المقاربة قد تم تقسيم مبحثنا الى ثلاث مطالب وهي كالاتي :

المطلب الاول :مفهوم الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني : دعائم تفعيل الديمقراطية التشاركية

المطلب الثالث : تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية

المطلب الاول : مفهوم الديمقراطية التشاركية

لما كانت الديمقراطية هي الوسيلة الحقة لاتخاذ القرار والطريقة المثلى للتعبير عن الرأي تطورت لتأخذ منحى أخر وصورة جديدة تعرف بالديمقراطية التشاركية ، وعليه فان الاقتراب من تحديد مفهوم هذه الاخيرة يكون لتوضيح معالمها من خلال التطرق للنشأة الديمقراطية التشاركية، وعليه فان الاقتراب من تحديد مفهوم هذه الاخيرة يكون لتوضيح معالمها من خلال التطرق للنشأة الديمقراطية التشاركية ثم تعريفها ثم تمييزها عن غيرها من المفاهيم.[1]

الفرع الاول: نشأة الديمقراطية التشاركية

لقد ظهر مصطلح الديمقراطية التشاركية في المجال الصناعي و الاقتصادي بقوة و هذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية الى اشراك عمالها و اطاراتها في كيفية تنظيم و كيفية تسيير العمل و اتخاذ القرارات الملائمة ثم متابعتها و مراقبة تنفيذها و هنا تبرز روح المناقشة و الحوار

- بعد ذلك شهد المفهوم تطور اوسع في تطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال التجربة الامريكية لتشمل بلدان امريكا اللاتينية خلال السبعينات خصوصا في الارجنتين و البرازيل التي عرفت تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة بورتو القيري حيث لازالت تشكل النموذج المقبول لها و في الثمانينات امتدت من اوروبا و خصوصا انجلترا التي سميت

1-عبد الكريم بالة الديمقراطية التشاركية كألية تفعيل التنمية المحلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر, تخصص قانون اداري، قسم الحقوق, كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي 2017/2016 ص21

بالديمقراطية التداولية و بعد ذلك برزت في المانيا و في التجربة الفرنسية سنة 2002 سميت بالديمقراطية الحوارية و بعد ذلك عرفت انتشارا على المستوى العالمي [1]

الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية

عرفت الديمقراطية التشاركية من طرف الباحث المغربي على انها عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين تركز على اشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختبارات الجماعية وتستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطنين، وصيانة مشاركته فباتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر ارسال ترسانة من الإجراءات العملية. كما عرف مؤتمر فيينا الديمقراطية التشاركية غلى انها الركيزة التي يقوم عليها الشعب عن طريق حرية التعبير التي تحدد نظامه السياسي الاقتصادي والثقافي ويقوم بالمشاركة في كل مظاهر الحياة فالديمقراطية ليست نظام حكومي وانما هيا مبدأ اجتماعي لابد من بنائه من القاعدة بالإضافة لمؤسسات دولية.[2]

كما عرفت ايضا الديمقراطية التشاركية على انها مجموعة من الاليات والإجراءات والتي تسمح باشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدابير الشأن العام ،[3]

كما عرف البحاث الامين الشريط الديمقراطية التشاركية على انها هي صورة جديدة للديمقراطية ستتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بهم كما عرف بانها توسع ممارسة السلطة الى المواطنين عن طريق اشراكهم في الحوار و النقش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك

- اما الفيلسوف الأمريكي جون ديوي John Dewey فقد عرف الديمقراطية التشاركية باعتبارها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث سيشارك الفرد في رسم وانتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.

1-حجاز حسني دور الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة ومؤسسات قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2020/2019 ص10 .

2- فريدة حموم: المعيقات السياسية امام تحقيق الديمقراطية التشاركية فعلية في الجزائر مجلة الابحاث القانونبة والسياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جيجل دون مجلد العدد 7'ديسمبر 2018 ص 92-93

3- حمودي محمد: الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات الاقليمية في الجزائر : مجلة الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي تندوف كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تندوف العدد 12 'جوان 2019 'ص 123

- وبالمقابل نجد كذلك تعريف الباحث كابتان الذي ذهب بالقول بأنها المشاركة بالفعل المرتبط بان يصبح الشخص جزء من فعل جماعي وخاصة جزء من تصرف غير قانوني جماعي ...)[1]
- وفي الاطار نفسه فان الديمقراطية التشاركية تعني مجموعة من الاجراءات والاوليات تهدف الى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية وتوسيع وتنظيم اطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة وهي ابسط تعريفاتها بان المواطنين بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم واعمارهم وجنسهم يشاركون في القضايا السياسية
- اذا يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على انها العملية التي تؤكد على المشاركة الواسعة للناخبين في توجهيهم وادارة النظم السياسية

الفرع الثالث: خصائص واهداف الديمقراطية التشاركية

ان مجموعة متطلبات قيم الديمقراطية التشاركية تستلزم توفر خصائص واهداف مهمة لتأكيد خصائص قيامها ولهذا ستتطرق لخائصها واهدافها وهي كالاتي :

أ. تعتبر الديمقراطية التشاركية هي الطريقة لصيانة النظام لان الكل يعد جزء من النظام ومن ثم يبذل مجهودات خاصة لصناعة هذا التشارك

- احترام الشرعية فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يستشعر اي طرف فيها بالإقصاء او التهميش
- تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من الاسفل اي انها تسعى لأن يشارك المواطن في صناعة القرار
- تتبنى الديمقراطية التشاركية التفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشكلاتهم والسعي وراء ايجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم.[2]
- تعتبر الديمقراطية التشاركية مكملة للديمقراطية التمثيلية وليس بديلا لها
- تعتبر الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين والمسؤولين.
- الفعالية فبدونها لا يمكن لأي نظام او مشرعة ان ينجح وهي طريقة لتخصيص الاهداف المسطرة للوصول اليها وهي عنصر قوي لبناء نظام ديمقراطي.[3]

1- بوشنافة ياسين مبدأ المشاركة الشعبية وتطبيقاته في الجزائر مذكرة ماستر' تخصص دولة ومؤسسات 'قسم الحقوق 'كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور بالجلفة 2017-2018-ص-11-12

2- رضا عجنق : الديمقراطية التشاركية كالية لتحقيق التنمية المحلية مذكرة ماستر، تخصص إدارة محلية' قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة '2020/2019، ص17-18.

3- حجاز حسني المرجع السابق ص14.

ب. أهداف الديمقراطية التشاركية

- لا ترضى الديمقراطية التشاركية الى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل الى تكميلها وتبنيه بالفعل انه غالبا ما تعتبر المستوى المحلي كمجال للمشاركة المستوى الاكثر ملائمة للاستعادة المواطنين لسلطتهم فهيا تهدف الى المصالحة بين المواطن والسياسة
- من شأن الديمقراطية التشاركية ستساهم في اشراك السكان من اجل تحقيق التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة
- تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة بين السكان والمسؤولين المنتخبين والذي يمكن للدمقراطية التشاركية ان تعزز مشروعيتهم.[1]
- تهدف الى تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار فهي عبارة عن قناة تصاعدية تنازلية للتواصل بين المواطنين والسلطة
- تستعمل الديمقراطية التشاركية لتعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها وحكم الامكانيات المتوافرة والاطار الاستراتيجي للعمل الحكومي
- الديمقراطية التشاركية نظام يمكن للمواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهتم به عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة.[2]

الفرع الرابع: تمييز الديمقراطية التشاركية عن غيرها من المفاهيم

أ. التمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشر:

الذي يميز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة هي امكانية مشاركة المواطنين في المجال شؤون التي تعنيهم، وذلك دون أي تحويل للمسائل التي يمكن المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرار بشأنها، ونظرا لأهمية الديمقراطية التشاركية فإنه تقرر ادماجها ضمن تشريعات العربية وحتى في ظل التشريعات الوطنية الجزائرية.

ب. تمييز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية شبه المباشرة:

من خلال التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية شبه المباشرة لمفهومها الكلاسيكي المباشر والتمثيلي وشبه المباشر، يمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية تخلف نوع جديد من المجتمع وهو مجتمع ما

1- امير سراج الديمقراطية التشاركية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اداري' قسم الحقوق 'كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة 2019/2018 ص 27-28

2-لامية طالة : اليات الديمقراطية التشاركية في ادارة الازمات الداخلية على مستوى المحلي مجلة البحوث السياسية والادارية كلية العلوم والاعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 مجلد 8 العدد 1 سنة 2019 ص 99.

بعد الحداثة في المجتمع القائم على التشاور والتشارك هو مجتمع جد متفتح قائم على مبادئ المساواة والمسؤولية والمشاركة والتحضير و الانفتاح.[1]

ج. تمييز الديمقراطية التشاركية عن الحكم الراشد:

يقصد بالحكم الراشد عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الانساني لعملية التنمية فهو الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة بتطوير المجتمع بتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم.

مما يمكن القول أن العلاقة التي تجمع بين المفهومين هي علاقة تكاملية فلا يمكن تصور الديمقراطية دون الحكم الراشد، فالحكم الراشد قائم على أساس الاجماع واتخاذ القرارات أي على ادراج المواطن كفاعل أساسي مما يسمح بتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية.[2]

د. **تمييز الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية التشاورية:**

- يصعب الاحاطة بالعلاقة بين الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية التشاورية حيث يبدو من الوهلة الأولى أن التعبيران قابلان للتبادل أو الترادف، يبدو أنه من الممكن التميز بينهما بحيث أن التشاوري ما هو إلا مظهر من الديمقراطية التشاركية وهذا رأي الباحث جاك شوفالي فحسبه الديمقراطية التشاورية تسمح بفتح المسار القراري باتجاه المجتمع المدني واسماع صوت المواطنين أولا بالدخول في حوار مع البلديات والتي تكون لجمعتهم الحرة، بمعنى آخر أن الديمقراطية التشاورية هي اشراك المواطن أو المخاطب بالقرار في اطار التشاورية في التفكير القبلي لاتخاذ القرار، ولكن لا يحق لهم مراقبة الناخبين لاختيارهم النهائي، بينما الديمقراطية التشاركية تستمر وتتعدى مرحلة اصدار القرارات بل تستمر إلى ما وراء ذلك ونجد الباحث أنطوان يارى"حيث أن المواطن مدعو إلى الانخراط في بناء القرار ويتدخل في تنفيذه وتقسيم فعاليته العالمية...."[3]

1- عبد الكريم بالة، المرجع السابق، ص7-9.

2- شكايم عبد القادر، الجمعيات ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص تنظيم سياسي واداري، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019-2020، ص16.

3- عيشاوي عبد القادر، الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر، مجلة الباحث لدراسة القانون والسياسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلد01، العدد 9، مارس2018، ص69.

هـ. تتميز الديمقراطية التشاركية عن اللامركزية:

- إن الحديث عن اللامركزية يقودنا إلى فتح مبدأ التعاون بين البلديات فهذا المبدأ يخلق نوع من الانفتاح في التعبير والمشاركة في صناعة القرارات وذلك عن طريق تبادل الأفكار والخبرات التي قد تطور البلدية من خلال الاستفادة من تجارب البلديات السابقة.
- أما عن العلاقة التي يمكن تحديدها بين الديمقراطية التشاركية واللامركزية فهي علاقة تكاملية اذ تسمح الديمقراطية التشاركية بتسهيل عمليات صنع القرار للمواطنين خاصة على المستوى اللامركزي المحلي في حين تسمح اللامركزية من تقريب الادارة للمواطن من خلال الجماعات المحلية، غير أن اللامركزية في الجزائر مازالت تعاني من مجموعة من القيود التي تحد من المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار كطابع تعيين الولاة و الوزراء التي يغلب على ميزة الانتخاب....[1]

المطلب الثاني: دعائم تفعيل الديمقراطية التشاركية.

تقوم الديمقراطية التشاركية على دعائم أساسية من ضمنها (الدعائم الإجرائية والدعائم البشرية)

الفرع الأول: دعائم الاجرائية للديمقراطية التشاركية.

أ. المناجمنت التشاركي:

يعتبر المناجمنت التشاركي أول خطوة وجب القيام بها من أجل اشراك المواطنين في الحياة المحلية وجعلهم على علم بكل ما يجري، إلا أن ذلك مرهون بأحداث نظام اعلامي اجتماعي فعال يهدف إلى ربط صلة الوصل بين المواطنين والادارة المحلية مما يسمح بخلق نوع من الرقابة الشرعية، أي تكتسي قرارات طابع الشرعية بمجرد التصويت عليها من طرف المجالس الشعبية.

ب. سبر الآراء للمشاركة:

من الخصوصيات التي تقوم عليها هذه التقنية هي تحديد الفئة الواجب استشارتها في موضوع معين، وذلك باعتبار أن المواطن هو المرتفق الزبون والمنتخب والخاضع للضريبة فكل الاصلاحات المقرر الأخذ بها بشأن تعديلها أو إحداث تغيير تفترض رضى المواطن باعتباره المرتفق.[2]

1- عبابسة خالد، تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر، دراسة تحليلية على ضوء قانون الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام معمق، قسم الحقوق' كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص13.

2- عبد الكريم بالة، المرجع السابق، ص23.

ج. الشبكات المحلية للأنترنت:

يمكن القول أن تفعيل مشاركة المواطن في صنع القرار في اطار تفعيل الديمقراطية التشاركية، يمكن تلخيص تقنية الشبكات المحلية للأنترنت وفق أربع نقاط وهي كالآتي:

- **المعلومة:** يجب أن تضع الادارة تحت تصرف مسبق المواطنين بصورة مباشرة أو فعالة أو على الأقل تسهل اطلاعهم بصورة مباشرة على جميع المعلومات التي تهمهم.
- **الاستشارة:** تطلب الادارة رأي المواطنين الذين يبدون اهتماما بمسألة اتخاذ القرار من دون أن تكون مرغمة على التقيد به.
- **التشاور:** تفتح الادارة اطلاق حوار مع المواطنين وهي ملزمة باعتماد نتائجه عند اتخاذ القرارات.
- **التعاون:** تطلب الادارة مشاركة السكان أنفسهم في عملية اتخاذ القرارات من أجل التوصل إلى التعاون فعلى مع صانعي القرار أي ان تبدوا العلاقة متباينة من المواطنين.[1]

الفرع الثاني: دعائم البشرية للديمقراطية التشاركية

أ. الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب همزة وصل قائمة بين المواطنين والادارة هذا صحيح، لكن هذا ما يظهر في الحملة الانتخابية أن يكون برامج المترشحين تراعي انشغالات المواطنين ففي هذه الفترة تكون الرابطة التي تجمع أحزاب بالمواطنين رابطة قوية قائمة على وجود بمجرد الوصول إلى الحكم إلا أن ذلك لا يتحقق غالبا خاصة في استحقاق المجالس المحلية عادة ما يكون انتخاب الاطارات غير كفء بسبب انعدام الشروط المؤهلة فيتم انتخاب دون مراعاة أدنى شروط فاسحا بذلك المجال للمحسوبية والرشوة والاختلاس وكنتيجة حتمية ازدياد كل اشكال الاقصاء والتهميش فما يلاحظ على الأحزاب في الجزائر هو عدم تقبل الغير.[2]

ب. المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو المشكل للدعائم البشرية الناشطة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال مؤسساته التي لعبت دورا كبيرا في مجال العمل في صياغة الكثير من الوثائق الدولية الخاصة بتحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان ومارست دورا بارزا من أجل اصدارها وعملت على الضغط على الجهات المعنية

1- همالي عبد القادر، الديمقراطية التشاركية وآليات تطبيقها في ظل قانون البلدية 10/11، مذكرة ماستر، تخصص التنظيمات السياسية والادارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018 ص16.

2- همالي عبد القادر، المرجع السابق، ص17-18.

بغية ضمان التطبيق السليم لهذه الوثائق وقد كانت مؤسسات المجتمع المدني لها دور مؤثرا في المساعدة على سير الاعلان العالمي لحقوق الانسان، عندما عملت كهيئات استشارية للوفود المختلفة وأن مدتهم بالكثير من الآراء والمقترحات وكان لها دور حيوي في الترويج للإعلان وتحقيق الديمقراطية التشاركية فهي التي جعلت مبادئ الاعلان معروفة على نطاق واسع وذلك من خلال ما صدر عنها من نشرات ومن خلال المؤتمرات.

وفي هذا المجال حققت مؤسسات المجتمع المدني نجاحا كبيرا لتحقيق الديمقراطية التشاركية، في الوضع الراهن للقانون الدولي الانساني يعود بالأساس إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها المؤسسات إذ لعبت دورا أساسيا في تطوير الوثائق لحقوق الانسان وتم اعتمادها من قبل المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثالث: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية

بالرغم من وجود مجموعة من القواعد المكونة والمؤسسة للديمقراطية التشاركية إلا أنها ستظل هناك مجموعة من المعيقات التي تحول دون تفعيلها ولتطرق لهذا المطلب والذي سنتناول فيه مجموعة من العقبات وسبل وآليات وتجاوزها.

الفرع الأول: عوائق تطبيق الديمقراطية التشاركية.

أولا: العوائق الغير قانونية:

تتمثل العوائق الغير قانونية في:

- ضعف كفاءة النص القانوني: المساحة التي خصصها المشرع للديمقراطية التشاركية في القانون 11/10 تمت صياغة أحكامها بأسلوب فضفاض لا يسمح بتحديد المواصفات والأطر والوسائل الموضوعة تحت تصرف الجمهور كشريك فعال في اعداد القرار المحلي أو وضع المشاريع العمومية على أساس الحوار الثنائي الملزم للطرفين السلطة المحلية والمجتمع المدني وهذا من شأنه تشكيل جدار سميك يحول دون ممارسة التطبيق السليم للمراقبة التشاركية وحتى نهى الدستور وفقا لأحكام المادة 16 من التعديل 6 مارس

1- أديب محمد جاسم الحماوي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة دار الكتب القانونية، دون مجلد' دون عدد' مصر، الامارات، 2012، ص271.

2016 لدستور 1996[1]، يبقى هو الآخر دون الكفاءة القانونية المطلوبة بالاهتمام الدستوري التي حظيت به الديمقراطية التشاركية.[2]

- ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين وتتمثل ضعف ثقافة المشاركين في:

- ارتفاع نسبة الأمية.
- تدني المستوى التعليمي.
- الشعور بعدم جدوى المشاركة نتيجة وجود ديمقراطية الشكلية.
- الاحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور في المشاركة لعدم اهتمام الادارة بانشغالاته.
- فقدان المواطنين من تجسيد تلك المشاريع المنشودة.[3]

بالإضافة أيضا إلى جملة من المعيقات الأخرى نذكر منها على سبيل المثال:

- غياب الادارة السياسية الحقيقية.
- هيمنة الصفوة واستيعاب الفئات المهمشة نتيجة لسيطرة النخبة السياسية أو المجموعة العسكرية أو زعامة روحية تاريخية أو وراثية.
- ظهور توترات على السطح مثل الاحتجاجات والخروج العشوائي للمواطنين احتجاجا ضمن المجالس المنتخبة ومنه غياب السلامة والاستقرار.
- وضع توجهات سلبية على أساس أن المشاركة مضيعة للوقت ووضع حواجز بين الحكام والمحكومين.
- وجود قيود قانونية وسياسية في بعض الأحيان في ضعف البنية السياسية للدولة النامية.
- ضعف قدرات فاعلين المحليين للمجالس المنتخبة، الجمعيات في مجالس مقاربة تنموية.
- سيطرة التخوف بين الشركاء التنمية على المستوى المحلي.[4]

أما على المستوى المحلي فتعترض تطبيق الديمقراطية جملة من المعيقات يمكن اجمالها في:

1- المادة 16 من الدستور الجزائري، المؤرخ في 6مارس2016 المعدل والمتمم للدستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد14 سنة2016.

2- سي محمد بن زرقة، الآليات الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الادارة العامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، سنة2016-2017، ص121.

3- بختي بوبكر، تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد1، 2020/05/11، ص69.

4- بونداري خديجة، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية، ولاية أدرار أنموذجا، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جماعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص27.

- ضعف البعد السياسي في القضايا والانشغالات المحلية التي تطرح على المواطنين
- ضعف آليات المشاركة وهو ما ينعكس على عدم المشاركة في اتخاذ القرار بشكل سليم.
- ضعف المجتمع المدني لافتقاد صفة الاستقلالية والتمسك الحقيقي.
- ضعف الوسائل والأطر المنظمة للديمقراطية المشاركة المحلية لبقائها تحت سلطة المؤسسة الرسمية التقليدية على مستوى المحلي....[1]

ثانيا: العوائق القانونية:

1) حدود ممارسة مبدأ الديمقراطية في النصوص التشريعية

إن قانون البلدية رقم 10/11 والولاية رقم 07/12 أثبت الواقع العملي على تشديد الرقابة الوصائية على أعمال الهيئات الاقليمية إلى درجة تذوب شخصيتها وتفقد استقلاليتها، وعدم تحديد المشرع الجزائري معالم العلاقة بين السلطات المركزية واللامركزية وعدم منح اختصاصات واسعة للجماعات الاقليمية يؤدي لغياب الحكم المحلي لم يتوقف غموض مبدأ الديمقراطية التشاركية عند هذا الحد بل امتد الى لجان التي تشكل المجالس المنتخبة بحيث اتضح انها غير فعالة بالشكل الذي يسمح لها بتجسيد الديمقراطية التشاركية بتدعيم المجلس المنتخب في ادارة التنمية المحلية كون المشروع الجزائري تناولها في مواد محدودة دون تحسيس بأهميتها أو دورها في تجسيد المشاركة الواسعة للمواطنين المحليين، ومن بين هذه المواد المادة 39 من قانون البلدية التي فرضت تقديم نتائج أعمال اللجنة لرئيس المجلس الشعبي البلدي هذه المادة دون شك تنافي والطابع التشاركي في تسيير شؤون البلدي.[2]

2) آليات اعلام في النصوص التشريعية:

إن آلية الاعلام مكرسة في العديد من التشريعات نذكر منها قانون البلدية رقم 10/11 وقانون البيئة رقم19/01 وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته الأمر 06/01 المعدل بالأمر 05/01. أعطت للمواطن الحق في الحصول على المعلومات إلا أن التطور التشريعي في اقرار هذا الحق قد أغفل العديد من الأحكام المتعلقة به، كعدم تحديد اجراءات والآليات التي يتمكن من خلالها الشخص الحصول على المعلومات ابلاغ المعني كتابة القرار تسبب يتضمن أسباب الرفض ويبين لمقدمة مختلف وسائل الطعن الممكنة له ولكن من الناحية العملية تتخذ الادارة مبررات غير واضحة ومبهمة لرفض هذه الطلبات ومنها بالأخص مبرر سر الاداري الذي عادت ما تم شهره الادارة كحجة لرفض طلب الحصول على المعلومات التي تحوزها[3].

1-سهام حروزي، الديمقراطية التشاركية مقاربة مفاهمية،مجلة المفكر،جامعة محمد خيضر،بسكرة،مجلد10، العدد02، ص45.
2- المادة 33 من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22يونيو 2011، الجريدة الرسمية، العدد37، لسنة 2011.
3- بختي بوبكر، المرجع السابق، ص69.

الفرع الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية

لقيام الديمقراطية التشاركية كنظام يستلزم توفر جملة من الآليات منها ما هو مكرس قانون ومنها مالم تكرسه القوانين والتي سوف نتطرق إليها في هذا الفرع.

أولا: مجلس الأحياء:

عندما يكون لكل حي من أحياء المدينة مجلس يجتمع سكانه حول القضايا المختلفة التي تهمهم مثل الاستثمارات المحلية توزيع المياه ،التنظيف، النقل العمومي، التعليم، التكوين، وتجتمع هذه المجالس للمناقشة والحوار والاقتراح واعداد البرامج والمشاركة في اتخاذ القرارات مع السلطات المعنية، أي أن هذه المجالس هي همزة وصل وممثلة للشعب أمام الادارة المحلية.

ثانيا: النقاش العام:

هو فتح نقاش عام حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية، حيث يتم فيها رصد أراء المواطنين شيئا فعالية سياسية أو برنامج معين....[1]

ثالثا: تقديم العرائض:

هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة كالبرلمان مثل من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أي مبادرة أخرى وهي كالبرلمان مثل من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أي مبادرة أخرى وهي تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني حيث أقر الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض للملك بما يمكن لأي فرد من عرض مطالبه الشخصية في ديوان الملك دون أن يتعرض له وتطور هذا المبدأ ليصبح سنة 1787 أساس ليحقق تقديم العرائض ذات الطابع العام.....[2]

رابعا: لجان المشاركة الخاصة:

يمكن للجمعيات أن تنشط خلال لجان المشاركة الخاصة التي تنشأ على مستوى الولاية أو على مستوى البلدية الموجودة في مقر الولايات التي تفوق تعدادها 10000 نسمة، وهي بمثابة الجمعيات حضرية للسكان تعرف بالمدن الكبيرة وقد يكون عبارة عن مدن جديدة أو حضائر سكنية كبيرة.

1- لعشاش نورة، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم العلوم والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص32.

2- ايدير غنيات، الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد في شمال افريقيا، أصالة لنشر الجزائر، دون ط، 2021، ص45.

خامسا: هيئات للاستشارة العامة:

يمكن للجمعيات أن تنشط خلال لجان المشاركة الخاصة على مستوى الولايات أو على مستوى البلديات وذلك في اطار هيئات انتشار العامة وهذا مع ملاحظة أن هيئات البلدية تتعلق بالبلديات التي يساوي أو يقل عدد سكانها 100000 نسمة أو البلديات التي تقع خارج نطاق مقرات الولاية حسب التحديد.[1]

سادسا: ندوات المواطنين:

وتسمى ندوات الاجماع حيث عرفت الدنمارك أساس ثم انتشر استعمال هذه الآلية في غيرها من البلدان وتتمثل في الغاء عدد من المواطنين من الحوار والنقاش المباشر مع الخبراء بعد تحضير معمق ومطول لموضوع الندوة التي تنتهي بإصدار تقرير يتضمن قرارات أو توصيات الندوة حول الموضوع.[2]

سابعا: الميزانية التشاركية:

تعتبر الميزانية التشاركية من أهم المقاربات تعتبر الميزانية التشاركية من أهم المقاربات الحديثة في تفسير اشياء من العام تجسيدا للديمقراطية التشاركية والذي تقوم على اشتراك الفعل للمواطن الميزانية وذلك من خلال تقاسم سلطة مراقبه القرارات المتعلقة بموارد الميزانية أو من خلال اشعار المجتمع بطرق مختلفة فيما يخص موضوع الميزانية.

وفيما يخص تعريف الميزانية التشاركية لا يوجد تعريف وحيدا نظرا للاختلاف في سياقها المكان الاخر[3].

هي جزء فعل من المشاركة الديمقراطية التي يقرر من خلالها الاشخاص العاديون كيفيه تخصيص جزء من الميزانية المحلية اول الوطنية وتعتبر من اهم اليات تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال فتح المجال امام المواطنين المشاركة في الشأن العام بشكل مباشر حيث تمت اول عمليه كامله في مدينه بورتو الغيري البرازيلية حيث تم استدعاء جمهور المواطنين لحضور الاجتماع العام لتحديد اولويات الاتفاق على المرافق والخدمات العامة في المدينة والتفاوض حولها مع عمده المدينة ونواب المنتخبين المجلس المحلي ثم انتشرت في مئات المدن امريكا اللاتينية والعشرات من المدن الأوروبية و اسيا وافريقيا، وفي تونس بداة بعض البلديات باعتماد هذه الالية....[4]

1- أوكيل محمد الأمين، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر، مجلة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد09، ديسمبر 2017، ص115.

2- لعشاش نورة، المرجع السابق، ص32.

3- عادل انزران، الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، المجلد 6، العدد1، 2019، ص 433.

4- ايدير غنيات، المرجع السابق ص44.

- **الاستفتاء الشعبي :**

الاستفتاء الشعبي دستور على انه حق اشتراك مواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية والناخبين بدون استثناء في اتخاذ القرار، وبالتالي فان قاعده المشاركة الاوسع على الاطلاق ولكن اللجوء اليه لا يتم الا نادرا وفي قضايا مصيريه(الانفصال عن سلطه دوله مركزيه لتعديل فيديو ستور الا انه لا يبيح اي الاستفتاء منشأ كبير للتفاعل، المواطن عاده حينما ولدلي بصوته يقر او يرفض بنعم او لا للإجراء الموضوع الاستفتاء دون ان تكون له القدرة على تقديم مقترحات او تعديلات اضافيه.

- ✓ الجزائر فان حق الاستفتاء كرشه في نص المادة 08 الدستور الحالي إذا يمكن اللجوء اليه لا في عندك حلال على المستوى المركزي دون المحلي.
- ✓ في تونس في سياق تفعيل اللامركزية وتمكين السلطة المحلية.....[1]

- **المبادرة الشعبية:**

هي آليه متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول الى مرحله الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقعات وقد بدا العمل بهذه الاليه في سويسرا كوسيله سياسيه عام1891.

وهذه الاليه لا تتضمن المشاركة الشعبية الواسعة وحسب بل تكرس ايضا روح المبادرة لدى المواطنين...[2]

[1]– غيتاوي عبد القادر، المرجع السابق، ص77.

[2]– سي محمد بن زرقة، المرجع السابق، ص56.

الفصل الثاني:

رقمنة الإدارة المحلية من خلال دراسة الميدانية لبلديه المغير مصلحه الحالة المدنية.

الفصل الثاني: رقمنة الإدارة المحلية من خلال دراسة الميدانية لبلديه المغير مصلحه الحالة المدنية.

بعد تناولنا في الفصل السابق الاطار النظري للديمقراطية الرقمية والديمقراطية التشاركية، وتوضيح الدور الذي تلعبه رقمنة الادارة المحلية للتقرب من المواطن، وبغرض تقييم مدى مساهمة الإدارة المحلية وتأثيرها على الخدمات العمومية وعليه سنقدم في هذا الفصل.

دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير وذلك لدور البارز الذي تلعبه هذه المصلحة في تقديم احسن الخدمات تلبية لحاجيات المواطنين وتحسين العمل الاداري.

وعليه سنحاول التطرق الى كيفية تجسيد الرقمنة على مستوى مصلحه الحالة المدنية لبلديه المغير، والذي قمنا بتقسميه الى مبحثين هما:

- **المبحث الاول: تقديم شامل لبلدية المغير**
- **المبحث الثاني: معاينة الحالة المدنية لبلدية المغير**

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية المغير

قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الاول تعريف للبلدية اما المطلب الثاني فجاء فيه ضبط الحالة المدنية اما المطلب الثالث وجاء لتوضيح الهيكل التنظيمي .

المطلب الأول: تعريف بلدية المغير

أ. نبذة عن تاريخ نشأة بلدية المغير:

هي احدى بلديات الجنوب الشرقي أنشأت أثر قرار وزاري من باريس في 20 ديسمبر1958، وكانت تظم كل مصالح المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية، بعد الاستقلال أصبحت تابعة لولاية الأغواط حتى سنة 1967 أين أنتخب لها أول مجلس بلدي ثم التحقت بولاية ورقلة إلى غاية 1974 ومن ثم أصبحت دائرة وانضمت الى ولاية بسكرة حتى سنة 1984، حولت بعدها إلى ولاية الوادي في 13 ديسمبر 1984 ثم الى مقاطعة ادارية منتدبة في2015 وأصبحت ولاية رسمية تحت ترقيم 57 في 2021.

تبلغ مساحتها حوالي 884480 كلم^2 يحدها من الشمال بلدية أم الطيور ومن الجنوب بلدية سيدي خليل ومن الشرق بلدية الحمراية ومن الغرب بلدية أولاد جلال.

ب. المعطيات الطبيعية لبلدية المغير:

❖ **تضاريس وطبوغرافيا المنطقة:**

تتمثل تضاريس خاصة في الشطوط وبعض الهضاب والتلال الرملية المنتشرة على مجال البلدية وهي عبارة عن تراكمات بفعل عوامل مناخية، وتتميز المنطقة بكثبان رملية تمثل 10% من المساحة الاجمالية أما الارتفاعات على مستوى سطح البحر فيتغير من +28م في الجهة الغربية وتناقص كلما اتجهنا شرقا نحو شط مروان حتى تصل +25م.

❖ **جيولوجيا وجيو تقنية المنطقة:**

يغلب على منطقة المغير تكوينات زمن الرابع خاصة المكون من الرمل والطين الرملي اضافة الى وضعيات زمن الثالث المكون من تكوينات الكلس، الطين الرملي والسليس.

-أما من ناحية الجيوتقنية المنطقة واستناد إلى تحاليل التربة المتوفرة والتي أجريت بالمنطقة نجد بأن قوة تحمل أرضية منطقة المغير تتراوح من 0.1 إلى 0.2 كلغ/سم^2، وبعض الأحيان إلى 2.5 كلغ/سم^2 وعليه فالعمق الذي من الأفضل احترامه عند توقيع اساسات المساكن يكون على الأقل 2سم مع استعمال اسمنت خاص أو ادخال شبكة صرف المياه وتوصيلها شبكة صرف المياه القذرة حتى لا تتأثر البنايات بالأملاح الكبريتية والرطوبة خاصة.[1]

1- من اعداد الطلبة من مكتب أرشيف بلدية المغير.

المطلب الثاني: ضبط الحالة المدنية لبلدية المغير

الفرع الأول: أهمية نظام الحالة المدنية لبلدية المغير

يكتسي نظام الحالة المدنية أهمية بالغة الأثر في حياة المواطنين اليومية باعتبارها قواعد تنظم تواجد القانوني للفرد داخل الأسرة، والمجتمع وتعتمد على أهم الأحداث المميزة لحياته ومنها الولادة، الزواج والوفاة ويبقى الانسان في حاجة لخدمات مصلحة الحالة المدنية طيلة حياته اليومية.....[1]

أولا: أهمية الحالة المدنية بالنسبة للفرد:

- أداة لإثبات وضعيته من حيث الميلاد، الزواج والطلاق.
- التمكين من الاستفادة من الحقوق الاجتماعية
- التمكين من الاستفادة من بعض الخدمات التي تقدمها القطاعات المختلفة

ثانيا: أهمية الحالة المدنية بالنسبة للمجتمع:

- تحفظ ذاكرة الأمة.
- يمكن نظام الحالة المدنية من القيام بدراسات استشرافية في المجالات المختلفة
- يسمح بتعريف الأفراد بدقة من خلال تقديم معلومات عن حالته العائلية.
- تساهم في اثراء وتعيين بعض الملفات الأخرى كالقوائم الانتخابية، الضرائب، التأمينات، الخدمة الوطنية.[2]

الفرع الثاني: ضابط الحالة المدنية لبلدية المغير.

يعتبر ضابط الحالة المدنية مشرف على مرفق حيوي والصلاحيات المخولة له بموجب النصوص القانونية فهو مسؤول عن الأخطاء التي من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة السير الحسن للمرافق.

- لذا لا يمكن انكار أهمية دوره لما يلقاه من صعوبات في تأدية مهامه ولدراسة ضابط الحالة المدنية في هذا الفرع سنتناول تعريفه ثم اختصاصه....[3]

1_ يوسف مزين، دور القضاء في مجال الحالة المدنية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، عدد17، جانفي2018، ص416.

2_ زكرياء بن صغير، دور الادارة الالكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر، تحصص علوم اعلام والاتصال، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة2019.ص10

3- رجدال جلال، النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر في ظل الاجراءات المستحدثة، مذكرة ماستر، تخصص قانون اداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020/2019، ص3.

تعريف ضابط الحالة المدنية:

يمكن تعريف ضابط الحالة المدنية على أنه هو الشخص الذي يملك بصفة مطلقة بموجب القانون صلاحية التسجيل وتقييد واعداد جميع العقود المتعلقة بحالة الأفراد والمجتمع كالميلاد والزواج...، وبصفة أخرى هو ضابط عمومي حسب المادة 02 من قانون 08/14 المتعلق بالحالة المدنية: «يتمتع بالسلطة القضائية والادارية والمكلف بتسيير مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلديته وتحت مسؤولية....[1]»

- وبالرجوع الى نص المادة 01 من نفس القانون رقم 08/14 أن كل من له صفة ضابط الحالة المدنية كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي، ورؤساء البعثات الدبلوماسية، ورؤساء المراكز القنصلية يتمتعون بصفة ضبط الحالة المدنية...[2]

الفرع الثالث: اختصاصات ضابط الحالة المدنية لبلدية المغير

يتمتع ضابط الحالة المدنية بمهام ذات اختصاص اقليمي ونوعي .

أولا: المهام ذات الاختصاص النوعي

طبقا لنص المادة03 من القانون رقم 08/14 المتعلق بالحالة المدنية فإن ضابط الحالة المدنية، فإن ضباط الحالة المدنية مكلف بـ:

- تلقي التصريح بالولادات وتحرير العقود المتعلقة لها
- تحرير عقود الزواج وتلقي التصريحات بالوفيات وتحرير العقود المتعلقة بها
- مسك سجلات الحالة المدنية تسجيل كل الوثائق التي يتلقاها
- يتولى ضابط الحالة المدنية بتسجيل كل الوثائق التي يتلقاها وليس العقود
- العقود تنشأ من قبل ضابط الحالة المدنية ولا يتلقاها...[3]

ثانيا: المهام ذات الاختصاص الاقليمي:

يتحدد هذا الاختصاص وفق دائرة بلديات ضبط الحالة المدنية، اذ يكون لضباط الحالة المدنية الأهلية في قبول التصريحات وتحرير العقود في نطاق دوائرهم، ويتمتع بتلقي تسجيل عقود الحالة المدنية وتحرير عقود الزواج التي تقع داخل اختصاص الاقليمي...[4]

1- المادة 02 من قانون رقم 08/14 ،المؤرخ في 9غشت 2014، متمم ومعدل الأمر رقم 20/70 المتعلق بحالة المدنية، جريدة رسمية عدد49 مؤرخ في 20 عشت 2014.

2- المادة 01 من القانون نفسه.

3- بورصاص رمزي، تنظيم الحالة المدنية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص قانون الأسرة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2019/2018، ص14.

4- زكرياء بن صغير، المرجع السابق، ص84.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية المغير:

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية المغير من أمين عام و مصالح البلدية.

الفرع الأول: الأمين العام لبلدية المغير:

يعتبر الأمين العام هو العمود الفقري والعنصر الحيوي في المؤسسة ومن مهامه:

- التصويت على مشروع الميزانية
- اشراف الأمين العام على تسيير الاطار البشري....[1]
- الاشراف على تسيير مصالح البلدية من بينها مصلحة تسيير الميزانية والمالية والمنازعات حسب المادة 126 من قانون البلدية التي تتحدث عن مهام المصلحة والتي من شأنها تسيير الميزانية والمالية،.....[2]
- وكذلك مصلحة الحالة المدنية، وذلك بدراسة سجلات الحالة المدنية المتعلقة بسجلات حالة الوفيات، سجلات الزواج وسجلات المواليد بالإضافة الى مهامه أيضا الاشراف على مصلحة البيومتري، وكذلك مصلحة المستخدمين.

وبصفة عامة من مهامه:

- ضمان تحضير اجتماع المجلس الشعبي البلدي
- تنشيط وتنسيق المصالح الادارية والتقنية للبلدية
- ضمان تنفيذ القرارات ذات صلة تطبيق المداولات المتضمن الهيكل ومخطط تسيير المستخدمين.
- اعداد محضر تسليم واستلام المهام المذكورة في المذكرة في المادة 126 من قانون البلدية 10/11...[3]

الفرع الثاني: مصالح بلدية المغير

تتكون بلدية المغير من أربعة مصالح وهي:

- مصلحة التنشيط والشؤون الاجتماعية والثقافية
- مصلحة الادارة والشؤون الاقتصادية
- مصلحة العمال والشؤون الاجتماعية والتشغيل والتكوين
- مصلحة التعمير والتجهيز والاحتياط العقاري والرقابة والأشغال الجديدة.

1- مقابلة مع الأمين العام لبلدية المغير السيد قصة عبد اللطيف يوم 18جوان 2021

2- المادة 126 من قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو 2021 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية السنة الثامنة والاربعون العدد37.

3- بن عيسى علي، الأمين العام للبلدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر حقوق، تخصص ادارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016/2015، ص16.

أولا: مصلحة التشيط و الشؤون الاجتماعية والثقافية

هي أول مصلحة بالبلدية لها لجنة المجلس الشعبي البلدي يتميز باتصالها المباشر بالمواطن ويتفرع منها مكتبين:

- مكتب التنظيم والشؤون العامة يقوم هذا المكتب بخدمة المواطن وذلك طيلة أيام الأسبوع قصد سحب شهادات الميلاد – الوفاة – الحالة المدنية.
- مكتب الشؤون الاجتماعية.
- يدير هذا المكتب مجموعة من العمال المساعدين قصد السهر على خدمة المواطنين وذلك باستخدام كل الوثائق الادارية مثل: بطاقة الاقامة – ملف جواز السفر، ملف رخصة السياقة.

ثانيا: مصلحة الادارة والشؤون الاقتصادية:

هي احدى المصالح بالبلدية تمثلها لجنة بالمجلس الشعبي البلدي تسمى اللجنة المالية والاقتصادية وتقوم بجمع العمليات المحاسبية وكذا الدراسة لكل حركات المالية تضم هذه المصلحة ما يلي:

مكتب النقل والمياه يتكلف هذا المكتب بتسديد حقوق المياه الصالحة للشرب ومصاريف الأفراح، وحقوق استعمال الطرقات.

ثالثا: مصلحة العمال والشؤون الاجتماعية والتشغيل والتكوين.

تقوم المصلحة بتعيين العمال وانهاء مهامهم وترقيتهم وكل ما يخص العمال في اطار العمل من كشف تنقيط التقاعد و الخدمات الاجتماعية وكذلك من مهامها التعاونيات الشبابية، الشيخوخة وكذا متابعة التمهين والاشراف عليه.

رابعا: مصلحة التعمير والتجهيز والاحتياط العقاري والوقاية والأشغال الجديدة:

تشرف هذه المصلحة على المشاريع الموكلة للبلدية بنشر الاعلانات وبعد ذلك تلقي ملفات المشاركين من مقاولين قصد دراستها، وتقسيمها حسب الشروط المفتوحة ويتم بعد ذلك المصادقة عليها ليحول الملف المختار إلى مصلحة المحاسبة لتنسيق مع مصالح الأخرى قصد البدء في الانجاز ومتابعة المراحل لتسليمه في النهاية بموافقة مبدئية بعد 12 شهر موافقة نهائية واستلام ما أنجز كل هذا يتم بفضل عمال مختصين في هذا المجال.[1]

1- من اعداد الطلبة، مكتب المستخدمين.

المطلب الثالث: مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية المغير[1].

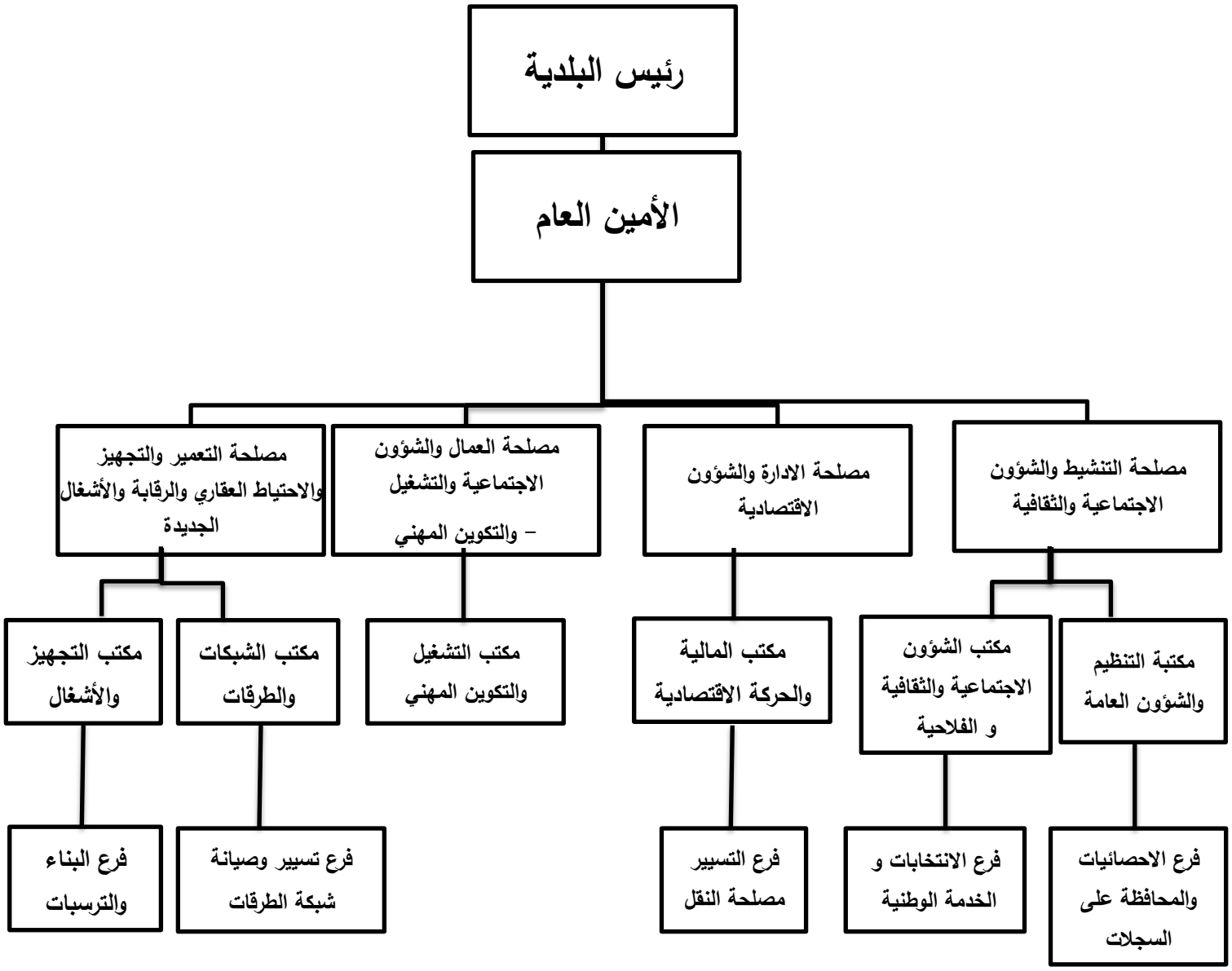

[1]– من اعداد الطلبة، مكتب المستخدمين.

المبحث الثاني:معاينة مصلحة الحالة المدنية.

سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الاول الى مراحل الدراسة الميدانية اما المطلب الثاني تحدثنا فيه عن نتائج الاستبيان اما المطلب الاخير ذكرنا فيه التعديلات الجديدة على مستوى بلدية المغير.

المطلب الأول: مراحل الدراسة الميدانية.

أولا: البيانات الأولية والميدانية:

أ. **الملاحظة:** في هذه المرحلة اعتمدنا على الملاحظة باعتبارها أداة مهمة للباحث العلمي لتمكينه من ملاحظة التصرفات السلوكية، الصادرة عن المبحوثين، حيث استفدنا من هذه الأداة من خلال الزيارات المتكررة لمصلحة الحالة المدنية على مستوى بلدية المغير وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وكذلك ملاحظة تصرفات وسلوكات الموظفين في اطار تأدية مهامهم، وكذلك ملاحظة طبيعة الخدمة المقدمة للمواطنين.

ب. **المقابلة:** تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المنهجية المستعملة لجمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة، حيث قمنا في هذه المرحلة بإجراء مقابلة مع الأمين العام لبلدية المغير السيد عبد اللطيف قصة الذي وجه لنا بعض الأسئلة حول موضوع بحثنا، وقد ساعدنا من خلال تكليف رؤساء المصالح باستقبالنا ومساعدتنا في جمع المعلومات الكافية حول الموضوع.

ج. **الاستبيان:** هو أداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة حيث قمنا باختيار عينة من الموظفين والمواطنين قدمت لهم مجموعة من الأسئلة في شكل استبيان وكان الهدف منها جمع المعلومات الكافية حول موضوع دراستنا.

ثانيا: موضوع الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتقييم مدى نجاعة الرقمنة على مستوى مصلحة بلدية المغير قمنا بطرح استبيان، الاستبيان الأول كان موجه لمجموعة من المواطنين بهدف معرفة مدى تأثير وفعالية الرقمنة على نوعية وجودة الخدمات المقدمة لهم على مستوى مصلحة الحالة المدنية، أما الاستبيان الثاني فكان موجه لأعوان الحالة المدنية، وذلك لمعرفة مدى مساهمة الرقمنة في تحسين أدائهم الوظيفي.

ثالثا: وصف أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في وضع الاستبيان الذي يعد أداة ملائمة للحصول على المعلومات والحقائق المعبرة عن الواقع وذلك وقد أخذنا بعين الاعتبار عدة نقاط عند اعداد الاستبيان:

- استخدام لغة بسيطة في طرح الأسئلة يفهمها كل من المواطن والموظف

- اتباع اسلوب واحد يعتمد على وضع اشارة x عند الاجابة
- البعد عن التحيز من قبل الباحث وكذلك المستجوبين
- ملائمة الاستبيان لمنهج الدراسة

رابعا: تقسيم الاستبيان:

❖ **الجزء الأول:**

تضمن معلومات عامة حول الجنس، العمر، الحالة المدنية والمستوى الدراسي، وهي متطلبات أساسية تبرز لنا توجهات وتطلعات أفراد العينة اتجاه واقع رقمنة مصلحة الحالة المدنية.

❖ **الجزء الثاني:**

لقد احتوى هذا الجزء من الدراسة على 20 استمارة خصصت للمواطنين واسترجعت منها 20 استمارة، حيث تضمنت على أسئلة من أجل معرفة نوعية الخدمات والجودة المقدمة لهم بعد انطلاق عملية الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير.

أما الاستبيان الثاني فقد كان مخصص لأعوان الحالة المدنية حيث ضمنت على 10 استمارات تمت الاجابة على 10 استمارات، حيث احتوت الاستمارات على مجموعة من الأسئلة تساعدنا على معرفة مدى مساهمة رقمنة مصلحة الحالة المدنية في تسهيل مهامهم وتحسين أدائهم الوظيفي.

المطلب الثاني تحليل نتائج الاستبيان

الفرع الأول : الاستبيان الخاص بالمواطنين

أولا: البيانات العامة: بعد تفريغ البيانات الشخصية في الاستبيان وفق متغيرات الجنس و العمر الحالة المدنية ، المستوى الدراسي

أ. توزيع العينة على أساس أحسن

التكرار / العينات	التكرار	النسب
ذكر	10	50%
أنثى	10	50%
المجموع	**20**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الذكور و الاناث متساوية حيث تمثل نسبة الذكور 50% و كذلك نسبة الاناث 50% و هذا ما يعطي توازنا للدراسة .

ب. توزيع العينة على أساس العمر :

التكرار / العينات	التكرار	النسبة
من 20 الى 29	10	50%
30 الى 40	05	25%
40 الى 50	05	25%
المجموع	**20**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 50% من افراد العينة هم الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم من 20 الى 29 تليها فئة 30 الى 40 التي بلغت نسبتها 25% و كذلك فئة من 40 الى 50 التي بلغت نسبتها 25%فكل هذه النسب تعطي الدراسة مصداقية أكبر لأنها مست مختلف أفراد العينة .

أ. توزيع العينة على حسب الحالة المدنية :

التكرار / العينات	التكرار	النسبة
متزوج	15	%75
أعزب	05	%25
مطلق	00	%0
المجموع	**20**	**100%**

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الفئة المتزوجين بلغت 75% اما بالنسبة لفئة العزاب فقد بلغت نسبة 25% في حين لا توجد نسبة للمطلقين و هذا ما يفيدنا في دراستنا لاختلاف نسب الحالة المدنية لأفراد العينة.

د) توزيع العينة على أساس المستوى التعليمي :

التكرار / العينات	التكرار	النسبة
ابتدائي	0	%0
متوسط	0	%0
ثانوي	05	%25
جامعي	15	%75
المجموع	**20**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة 75% من أفراد العينة جامعيين ثم تليها نسبة 25% لهم مستوى ثانوي في حين انعدام النسب لكل من مستوى متوسط و ابتدائي هما يؤكدان ان افراد العينة ذو كفاءة و مستوى تعليمي جيد .

ثانيا: رقمنة الادارة المحلية مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير :

أ/ ما رايك في رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير ؟

الفئات	التكرار	النسب
ناجح	15	%75
متوسط	5	%25
فاشل	00	%0
المجموع	**20**	**%100**

يتضح لنا من خلال الجدول ان الأغلبية من المواطنين يرون بان مصلحة الحالة المدنية ناجحة اما باقي النسب فترى عكس ذلك وهذا ما يبرز تفاؤل المواطنين تجاه رقمنة مصلحة الحالة المدنية.

ب/ كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية على مستوى مصلحة بلدية المغير؟

	التكرار	النسبة
السرعة في تقديم الخدمة	5	%25
الدقة في الأداء	5	%25
القضاء الديمقراطي	15	%75
المجموع	**20**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن القضاء على البيروقراطية، يساهم في تحسين الخدمة العمومية لأن نسبة المواطنين الفئة الأكبر بلغت 75%، ثم تليها السرعة في تقديم الخدمة التي بلغت نسبتها 25% وذلك من أجل القضاء على الطوابير.

–و كذلك بلغت الدقة في الأداء نسبة 25 %و ذلك من اجل مساهمة في تحسين الخدمة .

ثالثا: ما هو تقييمك لمردود أعوان مصلحة الحالة المدنية بعد عملية رقمنة المصلحة ؟

الفئات	التكرار	النسب
جيد	15	%75
متوسط	5	%25
ضعيف	0	%0
المجموع	**20**	**%100**

من خلال الإجابات التي تلقيناها من أفراد العينة فيما يخص مردود أعوان مصلحة الحالة المدنية بعد عملية الرقمنة فقد أصبح أداؤهم جيد حيث بلغت نسبة 75% اما الفئة الثانية فترى ان المردود متوسط والفئة التي تليها منعدمة و هذا ينعكس ايجابا على أداء و مردود أعوان مصلحة الحالة المنية.

رابعا: ماهي الشروط لضرورية لنجاح رقمنة الحالة المدنية لبلدية المغير

الفئات	التكرار	النسب
التكوين الجيد لأعوان مصلحة الحالة المدنية	10	%50
وضع استراتيجية مستقبلية لإنجاح الادارة الالكترونية	5	%25
وضع تقنيات و أساليب جيدة من أجل تطوير الخدمة العمومية	5	%25
المجموع	**20**	**%100**

تشير إجابات الجدول وفق ما هو مبين أن الشروط الاساسية لنجاح عملية الرقمنة على مستوى بلدية المغير هو التكوين الجيد لأفراد المصلحة حيث بلغت النسبة 50% في حين بلغت نسبة العينة 25 % التي ترى ان وضع استراتيجية مستقبلية لإنجاح الادارة و اما نسبة 25% من العينة فهي ترى ان وضع تقنيات و أساليب جديدة من أجل تطوير الخدمة العمومية و هذا ما بين الاجابة الاكثر تمثيلا في التكوين الجيد يؤدي لنجاح العمل .

خامسا: هل من بين سلبيات تعرفها رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير

الفئات	التكرار	النسب
نعم	5	%25
لا	15	%75
المجموع	**20**	**%100**

نلاحظ من خلال النتائج ان نسبة 75%يرون ان رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير لا تعرف سلبيات بينما تمثل 25% من افراد العينة التي أجابت ب نعم و هذا ما يدل على تحسن الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين بعد انطلاقة عملية الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير .

سادسا: ما هي العراقيل التي صادفت رقمنة الحالة المدنية لبلدية المغير

الفئات	التكرار	النسب
انعدام استراتيجية واضحة تساهم في تجسيد عملية الرقمنة	10	%50
عدم توفر وسائل حديثة تساهم في توفير أحسن الخدمات	10	%50
المجموع	**20**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان من اهم العراقيل التي سبقت عملية الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير هي انعدام استراتيجية واضحة تساهم في تجسيد عملية الرقمنة حيث بلغت نسبة 50 % من افراد العينة اما النسبة الثانية فترى ان عدم توفر وسائل حديثة تساهم في تقديم افضل الخدمات ادى الى عرقلة تقديم خدمة جيدة للمواطن حيث بلغت نسبة 50%

سابعا: كيف ترى مستقبل مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير بعد عملية الرقمنة

الفئات	التكرار	النسب
ناجح	15	%75
فاشل	5	%25
المجموع	**20**	**%100**

من خلال الجدول تبين لنا نسبة 75% من الافراد العينة يرون ان مستقبل مصلحة ناجح فقي حين ترى نسبة 25 %من المواطنين ان مستقبل المصلحة و الحالة المدنية فاشل و ان عملية الرقمنة تحتاج الى وقت طويل و استراتيجية فعالة لتساهم في نجاحها.

الفرع الثاني :استبيان خاص بأعوان مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير

أولا: البيانات العامة :

أ/توزيع العينة على أساس الجنس

الفئات	التكرار	النسب
ذكر	3	%30
أنثى	7	%70
المجموع	**10**	**%100**

يتضح لنا من خلال الجدول ان الفئة المستحوذة هي فئة الاناث حيث بلغت نسبة 70 % بينما بلغت نسبة الذكور 30%

ب/ توزيع العينة على أساس العمر

الت كرار / العينات	التكرار	النسبة
من 20 الى 29	2	%20
30 الى 40	7	%70
40 الى 50	1	%10
المجموع	**10**	**100%**

يظهر من خلال الجدول ان العنصر الحيوي في المصلحة هي فئة تتراوح اعمارهم من 30 الى 40 و بعدها تليها الفئة التي تتراوح اعمارهم من 20 الى 29 حيث بلغت نسبتها 20% ثم تليها فئة من 40 الى 50 حيث بلغت نسبتها 10%

ج/ توزيع العينة على حسب الحالة المدنية

التكرار / العينات	التكرار	النسبة
متزوج	7	%70
أعزب	2	%20
مطلق	1	%10
المجموع	**10**	**100%**

يظهر من خلال الجدول ان اعلى نسبة هي فئة المتزوجين تليها نسبة العزاب التي بلغت 20 % ثم تليها نسبة المطلقين حيث بلغت 10% ، و هذا ما يدل على ان نسبة المتزوجين اكثر كفاءة و ذلك نتيجة الاستقرار النفسي و الاسري و الاجتماعي .

د / توزيع العينة على حسب المستوى الدراسي

التكرار / العينات	التكرار	النسبة
ابتدائي	0	%0
متوسط	0	%0
ثانوي	03	%30
جامعي	07	%70
المجموع	**10**	**%100**

يتضح من خلال الجدول ان نسبة الفئة الاعلى هي نسبة الجامعيين حيث بلغت 70% دلالة على اعتماد التوظيف في هذه المناصب على أساس الشهادة الجامعية بينما بلغت نسبة الثانوي 30 %في حين تم تسجيل اي نسب في المستويين الابتدائي و المتوسط .

ثانيا: هل سهلت عملية الرقمنة من مهامكم داخل مصلحتكم ؟

الفئات	التكرار	النسب
نعم	8	%80
لا	02	%20
المجموع	**10**	**%100**

يتضح من خلال الجدول ان نسبة 80 %من اعوان مصلحة الحالة المدنية يرون بأن عملية الرقمنة سهلت من مهامهم و ذلك بفعل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة المستعملة التي سهلت ثم تليها نسبة 20% من العينة المختارة ترى بان العملية لم تسهل مهامهم و هذا راجع الى وجود ضغط على الشبابيك

ثالثا: هل واجهتم صعوبات في التأقلم مع عملية الرقمنة ؟

الفئات	التكرار	النسب
نعم	1	%10
لا	9	%90
المجموع	**10**	**%100**

يظهر من خلال الجدول بان اعوان مصلحة الحالة المدنية لم يجدو صعوبات في التأقلم عملية الرقمنة حيث ان نسبتهم بلغت 90% بينما ترى فئة 10% هي الفئة المختارة انهم وجدو صعوبات في التأقلم مع عملية الرقمنة و ذلك راجع للمعدات الحديثة و الصعبة التي لم يحسنوا استعمالها .

رابعا: هل تفقد مصلحتكم على أساليب حديثة لتحقيق عملية الرقمنة ؟

الفئات	التكرار	النسب
نعم	6	%60
لا	4	%40
المجموع	**10**	**%100**

يتضح لنا من خلال الجدول ان نسبة 60% من موظفي مصلحة الحلة المدنية يرون بان من مصلحتهم ان تعتمد أساليب حديثة تواكب عملية العصرنة حيث ترى نسبة 40% من العينة المختارة بان مصلحتهم تفتقر للأساليب لحديثة لان التقنيات تتطلب تكوينا جيدا من أجل تطبيقها .

خامسا: هل قمتم بدورات تكوينية خارج بلديتكم ؟

الفئات	التكرار	النسب
نعم	7	%70
لا	3	%30
المجموع	**10**	**%100**

يتضح لنا من خلال الجدول ان نسبة 70% من الموظفين قاموا بدورات تكوينية بينما بلغت 30% من الموظفين الذين لم يقوموا بدورات تكوينية و هذا ما يلاحظ من خلال الجدول ان عملية الرقمنة تتطلب تكوينا خاصا و دقيقا من أجل التحكم في التقنيات الحديثة كوسائل استصدار البطاقة الرمادية أو جواز السفر .

سادسا: كم عدد الدورات التكوينية التي قمتم بها منذ انطلاق عملية الرقمنة

الفئات	التكرار	النسب
مرة واحدة	4	40%
مرتين	1	10%
ولا مرة	5	50%
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الموظفين الذين لم يقوموا بدورات تكوينية منذ انطلاق عملية الرقمنة بلغت 50% في حين بلغت نسبة الموظفين الذين قاموا بدورات تكوينية لمرتين بلغت 10 % و هذا ما يدل على ان الموظفين الذين قاموا بدورات تكوينية لمواكبة عملية الرقمنة هم المهندسين و المختصين في الاعلام الالي و هذا ما يفسر نقص جودة الخدمة المقدمة للمواطن .

سابعا: هل ترى بان المواطنين راضون عن الخدمة المقدمة لهم بعد انطلاق عملية الرقمنة ؟

الفئات	التكرار	النسب
غير راضي	7	%70
راضي	3	%30
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان فئة الموظفين التي أقرت بعدم رضى المواطنين على حد منهم بلغت 70% بينما الفئة التي ترى بأن المواطنين راضون عن الخدمة المقدمة لهم منذ انطلاق عملية الرقمنة بلغت نسبة 30% و هذا ما يدل على ابتعاد مصلحة الحالة المدنية عن عملية الرقمنة و العصرنة و العملية في الادارة المحلية .

ثامنا: كيف ترى مستقبل رقمنة الادارة المحلية في الجزائر ؟

الفئات	التكرار	النسب
ناجح	7	%70
فاشل	3	%30
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الموظفين الذين يرون مستقبل الادارة المحلية ناجح من خلال عملية الرقمنة في حين بلغت نسبة 30% من الموظفين من العينة المدروسة التي ترى بان مستقبل رقمنة الادارة المحلية فاشل من خلال هذه النتائج تدفعنا الى تفاؤل بمستقبل الادارة المحلية و عصرنتها رغم النقائص المسجلة على بلديات الوطن .

المطلب الثالث :التعديلات الجديدة على مستوى بلدية المغير

الفرع الأول : فلسفة التحول الى الرقمنة في بلدية المغير :

بذأت رقمنة مصلحة الحالة المدنية بإجراءات قامت بها الوزارة المعنية و ذلك من أجل تبسيط الاجراءات الادارية حيث قامت بنشر طريقة واضحة من خلال وضع قائمة الوثائق المكونة للملفات المطلوبة لكل اجراء لخدمة عمومية

حيث تم وضع ترسانة من الاجراءات الادارية و القانونية ثم اقرار عدة تدابير تمس تقديم الخدمات العمومية خصوصا فيما يتعلق بتكوين الملفات الادارية الخاصة بجواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية العادية و البيومترية و رخصة السياقة – بطاقة ترقيم[1] السيارات ، و كذلك الغاء شرط المصادقة على نسخ

1حال عبد الرزاق عصرنة و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر ،دراسة حالة ولاية المسيلة مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص موارد بشرية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجلفة 2016/2015،ص48

الوثائق الاصلية المسلمة من طرف الادارات العمومية و ذلك طبقا لمرسوم تنفيذي رقم 364/14 المتعلق بإلغاء الاحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبقا للأصل على نسخ الوثائق المطلوبة من الادارات العمومية[1]

و من خلال تجسيد فكرة تقريب الادارة من المواطن برزت مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير كنموذج في الرقمنة الحديثة و ذلك من خلال القيام باستخراج كافة الوثائق البيومترية و طلبها حتى من المنزل و توفير موقع الكتروني لذلك .

حيث ان بلدية المغير برزت و تطورت من عدة نواحي و نذكر منها

أولا: من ناحية التجهيز

- توفر مصلحة البلدية بخدمة الانترنت
- تجهيزات المصلحة بالمعدات اللازمة منها أجهزة الكمبيوتر و الات طابعة و ماسح ضوئي .
- كما تتوفر أيضا على اجهزة CABLE SERVEURE

ثانيا: من ناحية الموارد البشرية :

- يتم اعداد الموظفين لهذه المهمة عن طريق تكوينهم من الجانب الاداري و كذلك تكوين الموظفين التقنيين حيث تحتوي البلدية على تقني سامي في الاعلام الالي و تقني و عون ادخال البيانات فكلما تلقوا تكوينا نوعيا كلما استطاعوا تحسين حال الادارة التي يعملون بها مستقبلا [2]

ثالثا: من ناحية خلية الاعلام و الاتصال ببلدية المغير

حيث تتوفر المصلحة على عدة تنظيمات و مواقع الكترونية و التي من خلالها تستهل عملية تقديم خدمات البلدية و تقريبها الى المواطن و اعطاء أحسن عمل ممكن للمواطن نذكر منها

تطبيقات خاصة بمناطق الظل :

1- SOCIOECO

2- SUIVI PROGRAMME MISS A NIVEAU

3- TABLEAU DE BORD-MAN-RATRAPAGE

4- SYSTEM D'INFORMATION PINAIR

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 363/14 المتعلق بالغاء الاحكام المتعلقة بالتصديق على النسخ طبق الاصل من الوثائق المسلمة من طرف الادارة العمومية المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 الجريدة الرسمية العدد 72 ص 28

2مقابلة شخصية مع مدير مصلحة الموارد البشرية يوم 7 جويلية على الساعة 10

تطبيق خاصة بالإدارة العمومية CLAIRAGE PUBLIC

- ممتلكات السيارات
- منحة رمضانية
- تسجيلات الحج
- احصاء الحج
- شهادة اقامة

الفرع الثاني : تقييم رقمنة بلدية المغير

أولا: سلبيات اعتماد الرقمنة في بلدية المغير

- غياب توقيعات بعض ضباط الحالة لمدنية نتيجة الاهمال او الضغط
- عدم اكمال تسجيل البيانات الهامشية الواجب ادراجها في عقود الحالة المدنية
- انتشار ظاهرة الاكتظاظ و الازدحام عند الشبابيك في عمليات اصدار و تسليم الوثائق
- نقص التكوين لدي الموظفين منذ انطلاق عملية الرقمنة
- عدم رضا المواطن بالخدمة يعود لعدم الاهتمام او المعاملة المسيئة من قبل الموظف
- كثرة الاخطاء الاملائية عند اصدار الوثائق الحالة المدنية
- تعطل اجهزة الكمبيوتر و ألة الطباعة
- غياب روح المسؤولية و الرقابة و المتابعة
- انقطاع خدمة الانترنت يؤدي الى شلل كلي للخدمات

ثانيا: إيجابيات اعتماد الرقمنة والمتابعة

- ان اضلاع المواطنين على اجراءات التي تتخذها الحكومة في اطار عملية الرقمنة نحو الطريق الصحيح حيث من ايجابيات الرقمنة نجد
- تمكين المواطنين من استخراج الوثائق من اي مكان دون الرجوع الى مكان الازدياد
- تفادي الاكتظاظ و الطوابير او التقليل منها على شباك مصلحة الحالة المدنية .[1]

الفرع الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة

- ان مشروع عملية الرقمنة او الادارة الالكترونية يحتاج الى تهيئة البيئة المناسبة و المواتية لطبيعة عمله لذلك فان مشروع عملية الرقمنة يجب ان يراعي عدة متطلبات و هي :

1مقابلة مع رئيس مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير يوم 8 جويلية على الساعة 10.00

- توفر الوسائل الالكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي يقدمها الادارة الالكترونية و التي تستطيع بواسطتها التواصل معها
- توافر عدد لابأس به من مزودي الخدمة العمومية بالأنترنت و تشد على ان تكون الاسعار معقولة قدر الامكان
- التدريب و بناء القدرات وهو يشمل تدريب كافة المواطنين على طرق استعمال اجهزة الكمبيوتر و ادارة الشبكات و قواعد المعلومات و البيانات
- .يجب توفر مستوى مناسب من التمويل حيث يمكن التمويل من الحكومة لا جراء صيانة دورية
- وجود التشريعات و النصوص القانونية التي تسهل عمل الادارة الالكترونية
- توفر الامن الالكتروني و السرية الالكترونية على مستوى عالي لحماية المعلومات الوطنية و الشخصية.
- التدريب و بناء القدرات و ذلك لجميع الموظفين عن طريق الاستعمال الجيد لأجهزة الكمبيوتر.[1]

[1]- محمد المختارجي،الطرق العصرية لتسير الادارة المحلية كتاب مقدم ضمن المؤتمر الدولي حول الطرق العصرية لتسيير الادارة المحلية بتاريخ 2021/03/12 ، الجزائر ، ص 335

الخـاتمـة

خاتمة :

من خلال التعمق في موضوع الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية تبين لنا ان الرقمنة و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال احدثت تحولا كبيرا في نمط المشاركة وعملية صنع القرار حيث جسدت برنامج ديمقراطي يسمح للمواطن ومختلف شرائح المجتمع المدني بالمشاركة في العديد من موضوعات السياسة والاجتماع و غيرها وكذلك المساهمة الفعالة في صنع القرار والتفاعل المباشر مع السلطة سواء على المستوى الوطني او المحلي و ذلك من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى العمل السياسي. وتحفيز المشاركة السياسية وذلك من خلال توظيف الادوات الرقمية التي تسمح بالقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحاكم و المحكوم، وتسمح كذلك بالتواصل والتفاعل بين مختلف المواطنين المنتشرين على نطاق واسع من معالجة موضوعات و قضايا حساسة واثارة مواضيع ذات الاهتمام الشعبي الواسع و ممارسة الضغط على الحكومة وصناع القرار السياسي وهذا كله من أجل توفير اليات جديدة للمشاركة السياسية و تغيير جوهر الديمقراطية التشاركية و بالتالي رسم سياسة مستقبلية لصناعة القرار .

اما فيما يخص الجانب التطبيقي لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة من الكشف عن دور الادارة الالكترونية في رقمنة مصالح الحالة المدنية وذلك من خلال الاعتماد على الاستبيان و ذلك من خلال تحليل اجابات عينة الدراسة فقد مكن لنا هذا التحليل من اثبات ان الرقمنة الادارية أصبحت الزامية على الادارة و ذلك من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي حيث تعتبر هذه الاخيرة الاستراتيجية التي تساهم في رقمنة القطاع وعصرنة مصالح الادارة وذلك من أجل تقديم خدمات محلية ذات جودة والرفع في الاداء الاداري المحلي لبناء مختلف الهياكل الادارية وتطويرها والتحديث فيها وهذا ما يؤدي للارتقاء بالإدارة في مختلف المجالات .

نتائج :

- تعتبر الديمقراطية الرقمية وسيلة مثلى لدعم المشاركة المباشرة للمواطن في العمليات الديمقراطية .
- تساهم الديمقراطية الرقمية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال في القدرة على احداث التحول في العمليات الديمقراطية من خلال تقديم اليات ووسائل حديثة .
- الديمقراطية التشاركية نظام يمكن المواطنين من المشاركة الواسعة في صنع القرارات السياسية التي تتم بهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة وحل مشاكلهم المطروحة .
- للقيام الديمقراطية التشاركية كنظام يستلزم جملة من الاليات الضرورية التي تساهم في تخطي عوائق تطبيق المشاركة الواسعة للمواطنين .

نتائج الدراسية الميدانية:

- استخدام فعلي لتكنولوجيا المعلوماتية للإدارة الالكترونية وذلك من خلال سعي البلدية لتحسين خدمتها
- تسعى الجزائر من خلال سياستها الى تكريس الادارة الالكترونية وهذا بإحداث سجل وطني للحالة المدنية.
- عملية الرقمنة تتطلب تكوينا للموظفين.
- تأكيد أغلب الموظفين على ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخدمة، للإدارة الالكترونية على رقمنة سجلات الحالة المدنية.

التوصيات:

- ضرورة ادخال الديمقراطية الرقمية في المجال السياسية وذلك من اجل تمكين المجتمع المدني من ابداء ارائهم واقتراحاتهم في القضايا المطروحة .
- يجب تهيئ ارضية ملائمة لبيئة رقمية من خلال اعتماد على وسائل وادوات التكنولوجيا التي تتيح فرصا للمواطنين للمشاركة بفاعلية في مختلف العمليات التي تسمح بتجسيد جوهر الديمقراطية الرقمية .
- ضرورة تكريس الفعلي للديمقراطية التشاركية وتجسيدها على ارض الواقع وذلك من اجل السماح للمواطنين في المشاركة والتفاعل المباشر في القضايا التي تهمهم .
- لابد من تفعيل الديمقراطية التشاركية بتوفير مجموعة من اليات التي تسمح باشراك كافة فئات المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع القرار .

الملاحق

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

قسم العلوم القانونية والادارية

استبيان

في اطار اعداد مذكرة ماستر في العلوم القانونية والادارية تخصص قانون عام

تحت عنوان:

الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية

اعداد الطالبين:

- دعمش عمار
- أسامة لعرامي

اشراف الأستاذة:

- عقابي أمال

السنة الجامعية: 2021-2022

الاستبيان الأول: الخاص بالمواطنين

1) بيانات عامة:

ذكر ☐ أنثى ☐

- **العمر:**

من 20-29 ☐ من 40-50 ☐

من 30-40 ☐

- **الحالة المدنية:**

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

- **المستوى التعليمي:**

ابتدائي ☐ ثانوي ☐

متوسط ☐ جامعي ☐

2) رقمنة الادارة المحلية مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير:

أ. ما رأيك في رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير؟

ناجح ☐ متوسط ☐ فاشل ☐

ب. كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير؟

- السرعة في تقديم الخدمة ☐
- الدقة في الأداء ☐
- القضاء على البيروقراطية ☐

ج. ما هو تقسيمك لمردود أعوان مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير بعد رقمنة المصلحة؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

د. ما هي الشروط الضرورية لنجاح رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير؟

- التكوين الجيد لأعوان مصلحة الحالة المدنية وتحسين مهارتهم ☐
- وضع استراتيجية مستقبلية لإنجاح الادارة الالكترونية ☐
- وضع اساليب وتقنيات جديدة من أجل تطوير وتحسين الخدمة العمومية. ☐

هـ. هل من سلبيات تعرفها رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم أذكرها

.....

و. ماهي العراقيل التي صادفت رقمنة مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير؟

- انعدام استراتيجية واضحة تساهم في تجسيد عملية الرقمنة ☐
- عدم توفر وسائل حديثة تساهم في تقديم أفضل الخدمات ☐

ز. كيف ترى مستقبل مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير بعد عملية الرقمنة؟

ناجحة ☐ فاشلة ☐

الاستبيان الثاني: الخاص بمصلحة الحالة المدنية

3) <u>بيانات عامة:</u>

ذكر ☐ أنثى ☐

- **العمر:**

من 20-29 ☐ من 40-50 ☐

من 30-40 ☐

- **الحالة المدنية:**

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

- **المستوى التعليمي:**

ابتدائي ☐ ثانوي ☐

متوسط ☐ جامعي ☐

1) هل سهلة عملية الرقمنة من مهامكم داخل مصلحتكم؟

نعم ☐ لا ☐

2) هل واجهتكم صعوبات في الانسجام مع عملية الرقمنة؟

نعم ☐ لا ☐

3) هل تعتمد مصلحتكم على أساليب حديثة لتحقيق عملية الرقمنة؟

نعم ☐ لا ☐

4) هل قمتم بدورات تكوينية خارج بلديتكم؟

نعم ☐ لا ☐

5) كم عدد الدورات التكوينية التي قمتم بها منذ انطلاق عملية الرقمنة؟

مرة ☐ مرتين ☐ ولا مرة ☐

6) هل ترى بأن المواطنين راضون عن الخدمة المقدمة لهم بعد انطلاق عملية الرقمنة؟

راض ☐ غير راض ☐

7) كيف ترى مستقبل رقمنة الادارة المحلية في الجزائر؟

ناجح ☐ فاشل ☐

قائمة المراجع
و المصادر

قائمة المصادر و المراجع:

أولا- المصادر

I)- النصوص الدستورية

01- التعديل الدستوري لدستور 1996 م المنشور في الجريدة الرسمية العدد 76 المؤرخة في 09 ديسمبر 1996 م المعدل و المتم بموجب قانون 02-03 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أفريل 2002 م و المعدل بموجب القانون رقم 08 - 19 المؤرخ في 2008/11/15م الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 م المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 16-01 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 14 بتاريخ 07 مارس 2016م

II)-النصوص التشريعية:

1- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011م المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 37 سنة 2011م .

2- القانون رقم 14 - 08 المؤرخ في 13 شوال عام 1435 هـ الموافق لـ 09 أغسطس 2014م المعدل و المتمم لأمر رقم 70-20 المؤرخ في13 ذي الحجة عام 1389 هـ الموافق لـ 19 فبراير 1970م المتعلق بالحالة المدنية .

3- القانون رقم 05 - 12 المتعلق بقانون الإعلام المؤرخ في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م المتعلق بالإعلام الجريدة الرسمية رقم 49 العدد 26 الصادرة ب 11 جمادى الثانية الموافقة لـ 03 مايو 2012م .

III) النصوص التشريعية

أ- المراسيم:

1- المرسوم التنفيذي رقم 363/14 المتعلق بإلغاء الاحكام المتعلقة بالتصديق على النسخ طبق الاصل من الوثائق المسلمة من طرف الادارة العمومية المؤرخة في 15 ديسمبر 2014م الجريدة الرسمية العدد 72 المؤرخة في 15 ديسمبر 2014 م .

ثانيا_ المراجع:

I. الكتب باللغة العربية:

1- إدير غنياث ، الديمقراطية التشاركية للحكم الراشد لشمال افريقيا ، دار أصالة للنشر ، مصر . دون طبعة.

2- جمال محمد غيطاس ، الدمقراطية الرقمية ، نهضة النصر للطباعة و نشر و التوزيع مصر 2006م الطبعة الأولى .

3- مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي الدمقراطي ، الدمقراطية الرقمية و التكنلوجيا و ظاهرة رقمنة السياسة القاهرة 2017م .

II. الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الماجيستير:

1- سي محمد بن زرقة ،آليات الدمقراطية التشاركية في الادارة المحلية الجزائرية مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخص قانون ادارة عامة ، قسم الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيلالي سيدي بالعباس 2016/ 2017 .

ب- مذكرات الماستر:

1- أمير سراج ، الدمقراطية التشاركية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري قسم الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد مولاي ، سعيدة 2019/2018.

2- بادي سعد ، جاهزية الادارة المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسات قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2019/2018.

3- بن عيسى علي الأمين العام للبلدية في الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص إدارة و مالية قسم العلوم القانونية و الادارية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة زيان عاشور 2016/2015.

4- بورصاص رمزي تنظيم الحالة المدنية في التشريع الجزائري ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون الاسرة قسم العلوم القانونية و الادارية ، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل 2019/2018

5- بونداري خديجة الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجمعات المحلية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية و الادارية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار 2019/2018 .

6- بوشات ياسين ، مبدأ المشاركة الشعبية و تطبيقاته في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص دولة و مؤسسات قسم الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018/2017

7- جمال عبد الرزاق ، عصرنة و تحسين الخدمة العمومية في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، تخصص موارد بشرية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجلفة 2016/2015.

8- همالي عبد القادر ، الدمقراطية التشاركية آليات تطبيقها في ظل قانون البلدية 10/11 مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار 2018/ 2019.

9- حجاز حسني ،دور الدمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2020/2019 .

10- ياسمين عبداوي ، دور الفيس بوك في تدعيم الرقمنة في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم انسانية قسم علوم الاعلام و الاتصال و علم المكتبات ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2020/2019.

11- لغشاش نوارة ، موقع التواصل و دورها في تفعيل الدمقراطية التشاركية في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص اتصالات و علاقات عامة قسم العلوم و الاتصال ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة محمد بوضياف لمسيلة 2019/2018

12- سي محمد بن زرقة ،آليات الدمقراطية التشاركية في الادارة المحلية الجزائرية مذكرة لنيل شهادة المجيستير تخص قانون ادارة عامة ، قسم الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيلالي سيدي بالعباس 2016/ 2017 .

13- عبد الكريم بالة ، الدمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إداري قسم الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2017/2016 .

14- عبابسية خالد ، تكريس الدمقراطية التشاركية في الجزائري ، دراسة تحليلية على ضوء الجماعات المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون عام معمق قسم الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي 2019/2018.

15- رجدال جلال النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر في ظل الإجراءات المستحدثة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون الاداري ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد أولحاج البويرة 2020/2019.

16- ريان بن كحلة دور الادارة الالكترونية رقمنة سجلات الحالة المدنية ،مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص الاتصالات و علاقات عامة قسم العلوم و الاتصال ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة 2019/2018 .

17- رضا عجنق ، الدمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية مذكرة ماستر تخصص ادارة محلية قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف لمسيلة 2020/2019 .

18- شكايم عبد القادر ، الجمعيات و دورها في تكريس الدمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تنظيم سياسي و إداري قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة احمد دراية أدرار 2020/2019 .

III. المقالات:

1- أحمد أمين فورار الدمقراطية التشاركية أدواتها منطلق نظرية و تطبيقات فعلية ، مجلة البحوث لدراسات قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلد 15العدد 01 ، سنة 2018م .

2- إيدير غينيث، الديمقراطية التشاركية في الحكم الراشد في شمال افريقيا، مجلة أصالة للنشر، د مجلد، د عدد، 2017.

3- أوكيل محمد الأمين، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر، مجلة القانون،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد9، ديسمبر 2019.

4- أديب محمد جاسم الحيماوي، المؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة المنار، مصر، د مجلد، د عدد، 2012

5- بختي بوبكر، تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، مجلد5، العدد1، 2020.

6- جمال علي دهشان ، دور التكنلوجيا في دعم التحولات الرقمية المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية كلية جامعة منوفية مصر ، مجلد 01 العدد 02 سنة 2018م.

7- دهينة لطفي ، الاعلام الجديد و الدمقراطية قراءة في التحولات و التحديات ، مجلة ناقد للدراسات السياسية كلية العلوم السياسية جامعة صالح بو بنيدر قسنطينة 03 مجلد 03 العدد 02 سنة 2019 .

8- حمودي محمد ، الدمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى جامعة اقليمية في الجزائر ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تيندوف العدد 12 دون مجلد سنة 2019م.

9- يوسف بن يزة ، اسهام البيئة الرقمية في دعم الاعلام و التكنلوجيا المعلومات الدمقراطية التشاركية مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة باتنة المجلد 20 العدد 01 سنة 2019م

10- يوسف مزين، دور القضاء في مجال الحالة المدنية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد17، د مجلد، 2018.

11- لامية طالة، آليات ديمقراطية تشاركية في إدارة الأزمات الداخلية على المستوى المحلي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، كلية العلوم والاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، مجلة 8، العدد1، 2019.

12- مصطفى بوادي ، صناعة بيئة رقمية في ظل عصرنة المرفق العام ، دفاتر السيادة و القانون كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ، دون مجلد دون عدد .

13- نوال مغيزلي دور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في العمليات الانتخابية مجلة المعيار جامعة قسنطينة العدد 46 سنة 2019 م .

14- عبد المجيد رمضان الدمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الدمقراطية التشاركية مجلة دفاتر السيادة و القانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 16 سنة 2017 م .

15- عادل إنزران، الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسة العامة، مجلة الباحث للدراسات الأكادمية، جامعة عبد الرحمان بن باديس مستغانم، مجلد6، العدد1، 2019.

16- رضوان مجادي ، تطبيق مقاربة التنمية التشاركية مدخل في الدمقراطية الرقمية مجلة الاتصال و الصحافة كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة ، مجلد 02 العدد 02 سنة 2020م.

17- غيثاوي عبد القادر الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر، مجلة الباحث في دراسة القانون والسياسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلد1، العدد9، 09 مارس2018.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

1- محمد لامة، مؤتمر الإعلام الجديد وقضايا المجتمع المعاصر، التحديات والفرص، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 25-26 نوفمبر 2014، الجزائر.

2- محمد المختارجي، طرق العصرية لتسير الادارة المحلية كتاب مقدم ضمن المؤتمر الدولي حول الطرق العصرية لتسيير الادارة المحلية 2021/03/12 الجزائر

V- المواقع الإلكترونية:

1- http://WWW.SSCAW.ORG

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للديموقراطية الرقمية و الديموقراطية التشاركية	
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي الديمقراطية الرقمية	9
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية الرقمية.	10
الفرع الأول: تعريف الديمقراطية الرقمية.	10
الفرع الثاني: نشأة الديمقراطية الرقمية	11
الفرع الثالث: أهداف الديمقراطية الرقمية.	12
المطلب الثاني: مظاهر الديمقراطية الرقمية.	13
المطلب الثالث : رهانات تطبيق الديمقراطية الرقمية	16
الفرع الاول : معيقات الديمقراطية الرقمية	16
الفرع الثاني : اليات الديمقراطية الرقمية	18
الفرع الثالث : افاق الديمقراطية الرقمية في الجزائر	19
المبحث الثالث: ماهية الديمقراطية التشاركية	21
المطلب الاول : مفهوم الديمقراطية التشاركية	21
الفرع الاول: نشأة الديمقراطية التشاركية	21
الفرع الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية	22
الفرع الثالث: خصائص واهداف الديمقراطية التشاركية	23
الفرع الرابع: تمييز الديمقراطية التشاركية عن غيرها من المفاهيم	24
المطلب الثاني: دعائم تفعيل الديمقراطية التشاركية.	26
الفرع الأول: دعائم الاجرائية للديمقراطية التشاركية.	26
الفرع الثاني: دعائم البشرية للديمقراطية التشاركية	27

المطلب الثالث: تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية	28
الفرع الأول: عوائق تطبيق الديمقراطية التشاركية.	28
الفرع الثاني: آليات الديمقراطية التشاركية	31
الفصل الثاني: رقمنة الإدارة المحلية من خلال دراسة الميدانية لبلديه المغير مصلحه الحالة المدنية.	
المبحث الأول: تقديم عام لبلدية المغير	37
المطلب الأول: تعريف بلدية المغير	37
المطلب الثاني: ضبط الحالة المدنية لبلدية المغير	38
الفرع الأول: أهمية نظام الحالة المدنية لبلدية المغير	38
الفرع الثاني: ضابط الحالة المدنية لبلدية المغير.	38
الفرع الثالث: اختصاصات ضابط الحالة المدنية لبلدية المغير	39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبلدية المغير:	40
الفرع الأول: الأمين العام لبلدية المغير:	40
الفرع الثاني: مصالح بلدية المغير	40
المطلب الثالث: مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية المغير	42
المبحث الثاني:معاينة مصلحة الحالة المدنية	43
المطلب الأول: مراحل الدراسة الميدانية.	43
المطلب الثاني تحليل نتائج الاستبيان	45
الفرع الأول : الاستبيان الخاص بالمواطنين	45
الفرع الثاني :استبيان خاص بأعوان مصلحة الحالة المدنية لبلدية المغير	50
المطلب الثالث :التعديلات الجديدة على مستوى بلدية المغير	54
الفرع الأول : فلسفة التحول الى الرقمنة في بلدية المغير :	54
الفرع الثاني : تقييم رقمنة بلدية المغير	56

الفرع الثالث: متطلبات تطبيق الرقمنة	56
خاتمة	61
الملاحق	64
قائمة المراجع	69
الفهرس	75

ملخص دراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الاشكالية المتعلقة بتفعيل الديمقراطية الرقمية للديمقراطية التشاركية وهذا يتحقق من خلال تهيئة أرضية تسمح باشراك كافة أطياف المجتمع المدني وعموما المواطنين فيصنع السياسات العامة، وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام، وهذا يتجسد من خلال وسائل التقنية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وذلك من أجل ممارسة الديمقراطية والتشاور والحوار بكل حرية وشفافية بعيدا عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم.

Résumé

Cette étude cherche à aborder la problématique liée à l'activation de la démocratie numérique pour la démocratie participative, et ceci est réalisé en créant un terrain qui permet la participation de tous les spectres de la société civile et des citoyens en général dans l'élaboration des politiques publiques, et en renforçant leur rôle dans prendre des décisions liées aux affaires publiques, et cela s'incarne à travers la technologie et les médias et la technologie de la communication, à travers Pour pratiquer la démocratie, la consultation et le dialogue librement et en toute transparence, loin des pressions de la société et du système politique au pouvoir.

Abstrect :

This study seeks to address the problematic related to the activation of digital democracy for participatory democracy, and this is achieved by creating a ground that allows the participation of all spectrums of civil society and citizens in general in making public policies, and strengthening their role in making decisions related to public affairs, and this is embodied through technology and media and communication technology, through To practice democracy, consultation and dialogue freely and transparently, away from the pressures of society and the ruling political system.